مدخل مقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية
دروس مستفادة من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)

دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الممارسة المصرية

دكتـــــور

عبد اللطيف محمد خليل

أستاذ م المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

الخلاصة

تضمن ذلك البحث نوعين من الدراسات احدهما تحليلية والاخرى ميدانية وقد استهدفت الدراسة التحليلية الوصول الى اجابة معقولة عن الاسئلة البحثية مثلما هي أهم مسببات وتداعيات الأزمة المالية (٢٠٠٨) ؟ وماهى اهم التساؤلات التى اثيرت حول دور المراجعة واداء المراجعين ؟ما هي اهم جهود المنظمات المهنية العالمية فيما يتعلق بدور المراجعة واداء المراجعين في ضوء الأزمة المالية (٢٠٠٨) ؟ما هي أهم التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية ؟ اماالدراسة الميدانية فقد استهدفت اختبار الفرضين التاليين:

الفرض الاول : هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى مصر في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية.

الفرض الثانى : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

وقد اسفرت الدراسة التحليلية عن النتائج التالية :

- ان هناك ضرورة لان يعاد النظر فى العديد من جوانب الاطار الفكرى للمراجعة .
- تركزت التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) فى مجالات الاداء التالية :
  - تنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي .
  - تطوير الإطار الفكري للمراجعة.
  - تطوير التكوين الذاتي للمراجعين .
  - تفعيل أداء المراجعين .
  - توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة .

اما الدراسة الميدانية فقد اسفرت عن النتائج التالية :

- **ان هناك حاجة (من وجهة نظر الاكاديميين والممارسين) الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية .**

- **ان هناك استجابة بدرجة بين الضعيفة والمتوسطة من جانب الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) ، فى جوانب الاداء التالية والتى كانت مجالا للمدخل المقترح :**
  - **مرحلة تخطيط المراجعة .**
  - **اجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على:**
    - **قدرة الشركة على الاستمرارمستقبلا.**
    - **معقولية تقييم القيمة العادلة .**
    - **سلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة .**
  - **اجراءات تقييم مدي معقولية إدارة الخطر.**
  - **مجالات وآليات جديدة للمراجعة .**

مدخل مقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية، دروس مستفادة من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)

دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الممارسة المصرية

مقدمة وطبيعة المشكلة:

حظيت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م باهتمام العديد من الدوائر الإقتصادية والسياسية والقانونية والمالية بالدراسة والتحليل لمسببات حدوث الأزمة وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والدوائر المستديرة والتي أشارت فى معظمها الي الاسباب التالية: (عياد،٢٠٠٩ /الشيخ ، ٢٠٠٩ /حجازى ، ٢٠٠٩ /FSF , 2008)

- **حدوث مخالفات للتشريعات والقوانين واللوائح.**
- **حدوث تجاوزات للقواعد الرقابية المطبقة خاصة في المؤسسات المالية.**

- **قصور في دور المراجعة واداء المراجعين.**

وقد شهد دور المراجعة واداء المراجعين• في ظل اوقات تلك الأزمة جدلا واسعا فيما بين المهتمين بذلك الدور حيث ذهب البعض إلي تبرئة المراجعة والمراجعين من الاتهام بأي تقصير، لأن دورهم اضفاء الثقة علي القوائم المالية وليس تأكيد علي المستقبل ، ولا زال هناك قصور في فهم دور المراجعين من جانب العديد من الاطراف المرتبطة بالمراجعة (البصيرى، ٢٠٠٩/ Patricia J. (ACCA,2009) / Christopher H. and others,(2009) (2009))، في حين ذهب البعض الاخر الي اتهام المراجعين بالصمت المتعمد وعدم التحذير المبكر من حدوث الأزمة (FSF, 2008/ Sikka P, 2009) بل ذهب البعض الى حد اتهام المراجعين بالتواطؤ لخداع المساهمين (وهبه ،٢٠٠٨/ ملاك ، ٢٠٠٨)، علي الرغم من ان معظم معايير المراجعة التي يلتزم بها المراجع في ادائه لعملية المراجعة تختص بالجوانب التي تساعد المراجعين علي التحذير من الأزمة فى اطار مراجعة القوائم المالية ومن اهمها التحقق من :

- **قدرة الشركة علي الاستمرار. ●الالتزام بالقوانين واللوائح. ●دراسة مخاطر الغش.**
- **معقولية التقديرات المحاسبية. ● معقولية القياس والافصاح عن القيمة العادلة.**
- **دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة موضع المراجعة.**

وبالتالي فإن وجود المعايير المنظمة للجوانب السابقة عند اداء مهمة المراجعة للقوائم المالية يضع علامة استفهام كبيرة حول دور المراجعة واداء المراجعين في ظل الأزمة المالية خاصة وان المراجعة من المهن التي تتوقف مكانتها علي مدي نجاحها في تلبية احتياجات المجتمع منها لاسيما في ظل اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية Turbulent Economic& Financial Crisis Times (TE&FCT) .

- **فهل كان هناك قصور في اداء المراجعين اثناء حدوث الأزمة اوخلال الفترة السابقة لها مباشرة ؟ أي قصور في الالتزام بمعايير المراجعة التى تساعده على الانذار المبكر من حدوث الأزمة؟ اواكتشاف ماحدث من مخالفات قانونية اوتجاوزات للقواعد الرقابية ؟**

• ينوه الباحث الى انه دائما مايذكر (دور المراجعة واداء المراجعين) وفى خلفية تفكيره مايلى:
- يقصد بدور المراجعة مايجب ان تلبيه المهنة من احتياجات المجتمع منها وبمايتفق مع مضمون وجوهر وظيفتها.
- يقصد باداء المراجع الترجمة التنفيذية لدور المراجعة فى ضوء الالتزام بالمعايير واللوائح والقوانين.

- **ام ان القصور يرجع الي المعايير ذاتها وعدم تضمينها للارشادات التي تدعم اداء المراجع بالقدر الكافى في ظل اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية بالقدر الكافى ؟**
- **أم ان القصور يرجع الي الاطار الفكري للمراجعة (مفاهيم واهداف) والذي قد يحتاج الي اعادة نظر ليتناسب مع متطلبات الاوقات السائدة والوضع الراهن ومستحدثات بيئة تطبيق المراجعة؟**

وقد دفعت التساؤلات السابقة الباحث نحو الاهتمام بدراسة وتحليل دور المراجعة واداءالمراجع في ضوء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) من خلال البحث الحالي والتي تجسدت مشكلته في التساؤل الرئيسي التالي :

"هل يحتاج دور المراجعة واداء المراجع الى اعادة نظر فى اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية (TE&FCT) فى ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) ؟ وكيف يمكن الاستفادة من التوجهات المعاصرة للمراجعة والتى نادت بها معظم المنظمات المهنية قبل واثناء وعقب حدوث الأزمة المالية (٢٠٠٨) فى دعم دور المراجعة و اداء المراجع فى تلك الاوقات ؟

هدف البحث:

يسعى البحث إلي تحقيق هدف رئيسي وهو صياغة مدخل مقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع الخارجي في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية .وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

- **التعرف على أهم مسببات وتداعيات الأزمة المالية (٢٠٠٨) .**
- **التعرف على اهم التساؤلات التى اثيرت حول دور المراجعة واداء المراجعين اثناء الازمة.**
- **التعرف على اهم جهود المنظمات المهنية العالمية فيما يتعلق بالمراجعة والمراجعين في ضوء الأزمة المالية (٢٠٠٨) .**
- **الوقوف على أهم التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.**
- **تقييم مدى الحاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى مصر في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية.**

- **تقييم مدى كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .**

فروض البحث : يسعى البحث من خلال الدراسة الميدانية الى اختبار الفرضين التاليين:

الفرض الاول : هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى مصر في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية.

الفرض الثانى : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال بعدين أساسيين:

البعد الأول: علي المستوي الفكري يلعب البحث دورا اساسيا في اثارة الفكر حول ما يتعلق بالمراجعة من مفاهيم وأهداف وما تتطلبه من اعادة النظر في ضوء مستحدثات بيئة التطبيق وما تطرحه من تحديات ومستحدثات امام المراجعين . حيث يتضمن البحث التعرف على وجهة نظر الاكاديميين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة واداء المراجعين في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.

البعد الثاني: علي مستوي الممارسة المهنية يساهم البحث فيما يلى :

- **مساعدة الممارسين المصريين لمهنة المراجعة على الالمام بكافة التوجهات المعاصرة للمراجعة اثناء اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.**
- **التعرف على وجهة نظر الممارسين حول مدى اهمية الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة واداء المراجعين في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.**
- **تقييم اداء الممارسة المهنية المصرية للمراجعة في ضوء التوجهات المعاصرة للمراجعة اثناء اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.**

خطة البحث: يتم تناول مشكلة البحث بالدراسة والتحليل من خلال عدة أقسام:

القسم الأول : مسببات وتداعيات الأزمة المالية (٢٠٠٨) ؟ وماهى اهم التساؤلات التى اثيرت حول دور المراجعة واداء المراجعين ؟

القسم الثاني: جهود المنظمات المهنية العالمية فيما يتعلق بدورالمراجعة واداء المراجعين في ضوء الأزمة المالية (٢٠٠٨) .

القسم الثالث: التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية.

القسم الخامس :المدخل المقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع الخارجي في اوقات الإضطرابات والأزمات المالية .

نتائج وتوصيات البحث

القسم الاول

"مسببات الأزمة المالية وتداعياتها

والتساؤلات المثارة حول دور المراجعة واداء المراجعين"

تعنى كلمة أزمة فى اللغة اللغة العربية.. الضيق والشدة ، ويقال أزمة مالية عندما يحدث ضيق او شدة مالية نتيجة أحداث مفاجئة تفقد العديد من الاصول المالية معظم قيمتها مما يعرض المؤسسات المالية خاصة المصرفية الى ما يسمى "A bank run" وهو اندفاع العملاء فى طلب ودائعهم بمختلف أنواعها فى توقيت واحد. وبالتالى فإن الأزمة تشير الى حدوث فعلى لأحداث مفاجئة احدثت اضرارا بالغة وتحتاج الى مواجهة للتعامل معها من خلال ما يسمى بإدارة الأزمات والتى تركز بشكل كبير على سمات وخصائص قائد فريق ادارة الأزمة (زيدان،٢٠٠٩/ البيلاوي ،٢٠٠٩ / شحاتة(٢٠٠٩)).

أما المخاطر فهى التهديدات (Threats) التى قد تعوق القدرة على تحقيق الاهداف، وتحتاج لمواجهتها الى ما يسمى بإدارة المخاطر (Risk management) والتى تعتبر فلسفة اداء لدى كل فرد من افراد التنظيم او المنظمة وهى ليست مواجهة وقتية بل دائمة ومستمرة وتعتمد على الخطوات او المراحل الأساسية التالية ((Steven M.,(2004) /COSO, 2004):

- **إصلاح ودعم البيئة الداخلية . ●وضع الأهداف. ●تحديد الاحداث. ● تقييم المخاطر.**
- **تحديد وسائل مواجهة المخاطر او الاستجابة للمخاطر. ●الأنشطة الرقابية.**
- **المعلومات والاتصالات. ●المتابعة.**

وتتطلب ادارة المخاطر بداية التنبؤ بما قد يحدث من مخاطر نتيجة ممارسات حالية لكى يمكن توفير الإنذار المبكر بحدوثها حتى بمكن اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب حدوثها أو تخفيض الاثار السلبية المترتبة على حدوثها ((Randal E, and others,(2008). ومن ثم فإنه يمكن القول أن المخاطر اذا لم يتم ادارتها جيداً وفقاً للمنهج السابق تحولت الى ازمة عند حدوثها.

وبناءاً على ما تقدم يجب التساؤل حول الممارسات والتصرفات التى تمت بالقطاع المصرفى وغيره من المؤسسات المالية وكانت من مسببات حدوث الأزمة؟ وأيضا عن دور المراجعة و المراجعين فيما يتعلق بتلك الممارسات؟ وهل كان من الممكن تدارك الأزمة والانذار المبكر لها وهى فى مرحلة المخاطر ؟

أولاً: أهم مسببات الأزمة المالية (٢٠٠٨):

تعددت التحليلات والاستنتاجات حول أسباب الأزمة المالية وتنوعت الاراء بشأنها بين أسباب سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية.. الخ. وتحقيقا لأهداف البحث الحالى سوف يتم التركيز على الأسباب المرتبطة مباشرة بدور المراجعة واداء المراجعين ،اى الممارسات التى تمت فى المجالات المالية او المرتبطة بأحداث ومعاملات مالية وعجلت من حدوث تلك الأزمة و من اهمها ما يلى (زيدان،٢٠٠٩/ البيلاوي (٢٠٠٩) / جميلة ٢٠٠٩ / Margaret W.,And Others, (2009) / René Ricol (2008)/(CNA ,2007) / شحاتة(٢٠٠٩)) :

◄ مخالفة التشريعات والقوانين واللوائح فى العديد من الممارسات من أهمها ما يلى:

- تضمنت بعض عقود الائتمان العقارى التفافاً حول القوانين وحدود الائتمان .

التحايل على التشريعات التى تمنع من ممارسة الانشطة الحقيقية من تجارة واستثمار.

◄ تجاوزات فى تطبيق القواعد الرقابية وتشمل :

- القواعد الرقابية الصادرة عن لجنة بازل .
- تجاوزات القواعد الرقابية وفقاً لاطار (COSO) ومن امثلة تلك التجاوزات ما يلى:
  - ضعف وقصور البيئة الرقابية .
  - قصور واضح فى عمليات ادارة المخاطر(Risk management) ومن مظاهر ذلك:
  - قصور واضح فى انظمة الاتصالات والمعلومات ومن أمثلة ذلك:
  - قصور واضح فى المتابعة Monitoring .

◄ التقييم الخاطئ للاصول المالية وفقاً للقيمة العادلة ومن مظاهر ذلك:

- التقييم الخاطئ لضمانات الرهن العقارى.
- التقييم الخاطئ للاستثمارات المالية.

- **التقييم الخاطئ للادوات المالية خاصة تلك التي ليس لها سوق .**

◄ **غياب دور المراجعين الداخلين والخارجيين على السواء في التنبيه والتحذير مما كان يدور داخل المؤسسات المالية من ممارسات ضارة وتجاوزات للقواعد الرقابية والقوانين .**

ثانياً: تداعيات (أثار) الأزمة المالية:

تناولت الكتابات المختلفة تداعيات وأثار الأزمة المالية بالتركيز على التميز بين أثارها الراهنه او المصاحبة للازمة ، واثارها المتوقعة فى الاجل الطويل كما يلى:

◄ **الأثار والتداعيات المصاحبة للازمة وقد تمثلت أهمها فيما يلى:((Sen, / (FSF)(2008) A. (2009) //الشيخ ، ٢٠٠٩)**

- **التراجع فى مؤشرات البورصات والاسواق المالية.**
- **انخفاض الثقة فى الاسواق المالية.**
- **انتشار ظاهرة (A bank Run) وهى الاندفاع نحو طلب سحب الودائع من البنوك.**
- **زيادة درجة تحفظ الأجهزة المصرفية فى منح أئتمان جديد أو الاستمرار فى الائتمان الممنوح بموجب اتفاقيات قائمة.**
- **زيادة درجة المخاطر التى تواجه المؤسسات سواء ما يتعلق بوفرة التمويل، او الركود الاقتصادى المتسبب عن الأزمة.**
- **زيادة درجات عدم التأكد فيما يتعلق بالاحداث المستقبلية وبالتالى صعوبة وضع التقديرات او التنبؤات.**

◄ **الاثار والتداعيات المستقبلية المتوقعة: حيث يتوقع ما يلى (حجازى ، ٢٠٠٩ / زيدان ، ٢٠٠٩ / نوايي ، ٢٠٠٩) :**

- **احداث تغييرات فى تمويل الشركات.**
- **انتشار المعاملات من خلال بطاقات الائتمان والتداول الالكترونى كبديل للمعاملات النقدية.**
- **التوسع فى تطبيقات سياسة الحيطة والحذر والتحفظ من جانب جميع المؤسسات بصفه عامة والمؤسسات المالية بصفة خاصة.**

- **زيادة الاهتمام بالقواعد الرقابية الصادرة من الجهات الإشرافية والرقابية مثل قواعد لجنة بازل من حيث زيادة نطاق اختبارات الالتزام والفعالية لتلك القواعد .**
- **زيادة نطاق الاهتمام بأليات وقواعد حوكمة الشركات.**
- **العمل على دعم التوحيد المحاسبى عالمياً خاصة فيما يتعلق بالمعايير المرتبطة بقياس القيمة العادلة والافصاح عنها.**
- **العمل على دعم وتفعيل دور المراجعة والمراجعيين وتوحيد معايير استقلال المراجعين عالمياً، والعمل على تضييق فجوة التوقعات من جانب المستخدمين لتقارير المراجعين.**
- **زيادة نطاق الاهتمام بادارة المخاطر وفحصها وتقييمها .**
- **زيادة نطاق الاهتمام بالإفصاح خاصة عن اوقات المخاطرة وعدم التأكد.**

ثالثاً: التساؤلات المثارة حول دور المراجعة واداء المراجعين:

فى ظل الحدوث الفعلى للازمة وافلاس عدة بنوك من أهمها بنك ليمان برازر الذى يعد حينئذ رابع اكبر البنوك فى الولايات المتحدة الامريكية، فان ذلك يشير الى أن هناك تقصير بدرجة او بأخرى و بشكل أو بأخر فى دور المراجعة اواداء المراجعين ، ويثير فى ذات الوقت تساؤلات هامة حولهما

فهل القصور فى دور المراجعة فى ظل تلك الاوقات غير العادية ؟ ام القصور فى اداء المراجع ؟ واذا كان القصور فى دور المراجعة فهل يرجع القصور الى المعايير المهنية التى ترسم وتحدد نطاق مسؤوليات المراجع وعجزها عن تلبية الاحتياجات التى فرضتها الظروف والاوضاع الإقتصادية الراهنه والتى يمكن أن يطلق عليها اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية؟ واذا ماكان القصور فى اداء المراجع فهل هو قصور فى الالتزام بمعاييرالمراجعة ؟ أم اهمال وتقصير فى اداء العناية المهنية الواجبة ؟ أم تواطؤ متعمد؟!

ويستبعد الباحث بداية أن يكون هناك قصور فى اداء المراجعين فى الوحدات التى كانت مركزاً لحدوث الأزمة ويستند الباحث فى ذلك الى عدم ظهور ما يشير الى ذلك القصور سواء متعمداً او غير متعمد حتى اعداد ذلك البحث وذلك على غرار ما حدث لارثر اندرسون عقب انهيار شركة انرون ، ويرجح الباحث أن يكون القصور راجعاً الى إتساع الفجوة بين ما يحدده

الاطار الفكرى للمراجعيين من دور و بين توقعات المستخدمين لذلك الدور فى ظل الاوقات الإقتصادية الراهنه ويستند الباحث فى ذلك الى المبررات التالية:

- **أن المراجعة مهنة و المهنة تعمل لصالح المجتمع، ويتوقف نجاحها على مدى اشباعها لاحتياجات ذلك المجتمع منها بشكل دائم ومستمر. وبناءاً على ذلك وفى ظل التغير النوعي لاحتياجات المجتمع فى ظل الاوقات الراهنه (اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية) يجب أن يعاد النظر فى الاطار الفكرى للمراجعة للاستجابة لتغيرات احتياجات المجتمع.**
- **أنه فى مجال العلوم الاجتماعية والنظم الوضعية فإن ملاءمة نظم محددة فى مكان ما وتوقيت محدد لا يضمن استمرار ملاءمة تلك النظم فى مكان او توقيت اخرين وهذا يعنى أن الاطار الفكرى للمراجعة يحتاج الى اعادة النظر فى ضوء الاوقات والمستجدات المستحدثة .**
- **أن كافة الممارسات التى كشفت عنها التحليلات المتعلقة بالأزمة تدخل ضمن نطاق مسؤولية المراجع وتوجد لها معايير مراجعة محدده لذلك النطاق كما يلى:**
  - **قدرة الشركة علي الاستمرار. ●الالتزام بالقوانين واللوائح. ●دراسة مخاطر الغش.**
  - **معقولية التقديرات المحاسبية. ● معقولية القياس والافصاح عن القيمة العادلة.**
  - **دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة موضع المراجعة.**

وهنا تثار تساؤلات هامة هل تفتقد المعايير السابقة الى الإرشادات الكافية التي تمكن وتساعد المراجع من اكتشاف تلك الممارسات؟ أم أن الاطار الفكرى للمراجعة (من مفاهيم وأهداف) هو الذى يحد من قدرة المراجع على اداء الممارسة المهنية المطلوبة فى الاوقات غير العادية؟ والتى كانت تحتاج من المراجع فى التزامه بالمعايير أن يتخلى عن تحفظاته ويتخطى محددات ادائه لدوره المطلوب فى مثل تلك الاوقات بتطويع ما هو متاح لديه من معايير لتصبح اداة معاونة له فيما يطلب منه تحقيقه.

- **أن هيكل المعرفة لدى المراجع (فى ضوء الاوقات والوضع الاقتصادى الراهن) أصبح من الضرورى أن يعاد النظرفية.**
- **مجالات التطبيق المستحدثة للمراجعة خاصة فى المؤسسات المالية مثل المشتقات المالية، وانشطة التوريق، تفرض إعادة النظر فى اداء المراجعة من عدة ابعاد وهى:**

البعد الاول: المراجعة من خلال فريق، حيث يجب أن تتم المراجعة من خلال فريق متعدد ومتنوع التخصصات بحيث يضم خبراء فى أنشطة المؤسسات موضع المراجعة على الأخص المؤسسات المالية .

البعد الثانى: تعميق اتجاه التخصص فى المراجعة منذ المراحل الأولى للممارسة خاصة فى المؤسسات متخصصة النشاط والتى تحتاج الى ذلك مثل القطاعات المالية ، بحيث تصبح المعرفة بالنشاط والخبرة فى ممارسته ضمن هيكل المعرفة والتأهيل العملي اللازم لممارسة المهنة فى مثل تلك المؤسسات .

البعد الثالث: ضعف الثقة فى السوق الذي ترتب عن الأزمة يفرض على المراجعة بشكل عام التخلي عن إبداء الراى فى ضوء الادلة المتاحة وفى ضوء القيود والمحددات التى تفرضها معايير المراجعة، ليصبح رأى خبير مستند فى معظم جوانبه على استنتاجات المراجع واحكامة المهنية فى ضوء تقييمه للاوقات السائدة والوضع الراهن.

البعد الرابع: زيادة الاعتماد على نتائج فحص وتقييم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، وقواعد ومعايير الحوكمة كأساس لإبداء الرأى.

- **حالة الاضطراب التى سادت فى الاسواق وشملت الجوانب المالية والإقتصادية على مستوى العالم ، وما ترتب عليها من فقدان فى الثقة تتطلب من المراجعة زيادة نطاق الإفصاح فى تقريرها عن جوانب متعددة ،بحيث يجب ان يتغير توجه تقرير المراجعة ليصبح تقرير افصاحى عن معلومات بنتجها نظام المراجعة مستندة على سلامة النظام المحاسبى وليس فقط ابداء الرأى عن عدالة عرض وصدق تعبير المنتج المحاسبى .**

ويخلص الباحث مما تقدم بأن هناك ضرورة لان يعاد النظر فى العديد من جوانب الاطار الفكرى للمراجعة حتى يلائم بدرجة افضل متطلبات الظروف الإقتصادية الحالية والتى تشهد اضطرابات لم يشهدها الاقتصاد العالمى من قبل.

وقبل تحديد الجوانب التي تحتاج الى اعادة النظر وطرحها ميدانياً للتعرف على اتجاه الرأى بشأنها من جانب الاكاديميين و الممارسين لمهنه المراجعة، يرى الباحث انه من المفيد استعراض المجهودات المرتبطة بالمراجعة والتي قامت بها بعض المنظمات

المهنية على اثر الأزمة المالية (٢٠٠٨) والتى من المتوقع ان يكون لها تأثير ملموس على توجهات مهنه المراجعة باطاريها الفكرى والفنى فى اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية وذلك خلال القسم الثانى.

القسم الثانى

مجهودات المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة فى ظل الأزمة المالية(٢٠٠٨)

☒ اصدارات مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية:

(I AASB,) International auditing and assurance standard board

◄(I AASB,2009 A) :

أصدر المجلس تنبيها (Alert) حول الاعتبارات الهامة فيما يتعلق بفرض الاستمرار فى الوضع الراهن للبيئة الإقتصادية تضمن الجوانب الاساسية التالية:

- **أن الاستمرار يعد فرض أساسي عند إعداد القوائم المالية ، وأن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لفرض الاستمرار يعد من مسئوليات الادارة ، كما ان دراسة فرض الإستمرار من جانب المراجع فى كل عملية مراجعة يعد من الأمور الجوهرية ، وقد تضمن المعيار الدولى رقم (٥٧٠) "Going concern " كافة الإرشادات اللازمة لدراسة المراجع لملاءمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرار وكذلك متطلبات الإفصاح عن ذلك فى تقرير المراجع .**
- **من أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) تناقص التمويل المتاح لكل المنشات ، الأمر الذي قد يؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار.وعلى المراجعين الانتباه إلى ذلك الى جانب عوامل أخرى حيث يجب عليهم - فى ظل الاوقات الإقتصادية ألراهنه - تقييم مدى أدراك الادارة لهذه العوامل عند تقييمها لقدرة المنشأ ة على الاستمرار ومدى ملاءمة خططها المستقبلية لمواجهة تلك الظروف المستحدثة بما يدعم موضوعية تقييمها لفرض الاستمرار.**

- **تتطلب الاوقات الإقتصادية الراهنة التوسع فى الإفصاح بالقوائم المالية والذي يجب أن يرتكز بشكل أساس على تقييم الإدارة لفرض الاستمرار بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح وفقا لإطار التقرير المالي المطبق. كم تتطلب أيضا من المراجعين التوسع فى الافصاح بتقرير المراجعة باستخدام الفقرات التوضيحية حول مدى ملاءمة تقييم الادارة لقدرة المنشأة على الاستمرار، الأمر الذي يستوجب من المراجعين إعمال درجة عالية من درجات الحكم المهنى بما يتناسب مع اوقات المنشأة وازمة الائتمان القائمة.**
- **تتطلب الاوقات الإقتصادية الراهنة ضرورة إعادة النظر في المعيار الدولي (٥٧٠) حول فرض الاستمرار حيث يجب تضمين المؤشرات التى تثير الشك الجوهري لدى المراجع حول قدرة المنشأة على الاستمرار بالمؤشرات التي استحدثتها الظروف الإقتصادية الراهنة ، خاصة ما يتعلق بالنقص فى مصادر التمويل المتاح للمنشآت ، والمخاطر المرتبطة بالتشغيل فى ظل تلك الظروف ، كما يجب تضمين مسؤولية المراجع بالمسؤولية عن دراسة مدى ملاءمة تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرار، ومدى ملاءمة الإفصاح عن ذلك بالقوائم المالية ، ومن أهم الجوانب التى يجب أن يتسع نطاق مسؤولية المراجعة ليشملها فى الظروف الإقتصادية الراهنة ما يلى:**
  - **دراسة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المرتبطة باوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية .**
  - **تقييم مدى ملاءمة تقييم الإدارة لفرض الاستمرار او لقدرة المنشأة على الاستمرار.**
  - **تقييم مدى توافر فرص الائتمان المتاحة أمام المنشأة (Availability of credit).**
  - **دراسة مدى كفاية الإفصاح عن المخاطرة وعدم التأكد .**
  - **زيادة نطاق الإفصاح من خلال تقرير المراجع بتضمنه فقرات توضيحية .**

◄(IAASB,2008 B) :

صدر هذا التنبيه من المجلس فى اكتوبر ٢٠٠٨ بعنوان "Challenge in auditing fair value Accounting estimates in the current market environment" "تحديات مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة فى بيئة السوق الراهنة"، وذلك ليساعد المراجعين بكافة المؤسساًت التى لديها استثمارات فى الأدوات المالية خاصة تلك التى ليس لها

سوق (ILLIQUID (OR LESS LIQUID) MARKETS) وتناقش الموضوعات الاساسية التالية:

- **تحديات واجرءات المحاسبة على أساس القيمة العادلة وتشمل ما يلى :**
  - **موضوعية القياس فى تاريخ إعداد القوائم المالية.**
  - **الحاجة الى توحيد الأحكام المهنية بالنسبة للافتراضات الجوهرية فيما بين المديرين والمراجعين والأطراف الخارجية من ذوى الخبرة.**
  - **وفرة المعلومات أو أدلة المراجعة وملاءمتها.**
  - **عرض الأصول والالتزامات بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة القابلة للتحقق.**
  - **اختيار نماذج وأساليب التقييم المقبولة.**
  - **الحاجة الى الإفصاح المناسب فى القوائم المالية حول طرق القياس واوقات عدم التأكد خاصة فى حالة عدم توافر أسواق لبعض الأصول المالية(.relevant markets are illiquid).**
- **متطلبات وارشادات المعايير المرتبطة بالقيمة لعادلة.**
- **اعتبارات أخرى فى مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .**
- **الإصدارات الأخيرة لمعايير مراجعة التقديرات المحاسبية ومقاييس القيمة العادلة والإفصاح عنها .**

◄(IAASB,2009 C)

اصدر المجلس التعديل الاخير للمعيار الدولي للمراجعة (ISA) رقم ٢٠٠ في ابريل ٢٠٠٩ بعنوان الاهداف العامة للمراجع المستقل واداء المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية.

Over All Objectives of The Independent Auditor and The Conduct of an Audit in Accourdance With International Standars on Auditing.

وقد نص صراحة علي ان الاهداف العامة للمراجع المستقل من وراء ادائه لعملية مراجعة القوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- **الحصول علي تأكيد معقول حول ما اذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهري سواء نتيجة الخطأ او الغش وبما يساعد المراجع علي ابداء الرأي حول ما اذا كانت القوائم المالية قد اعد في كل جوانبها الهامة وفقا لإطار التقرير المالي المطبق.**

- التقرير عن القوائم المالية وتوصيله بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية ووفقا للاستنتاجات او النتائج التي توصل اليها المراجع .

☒ إصدارات أتحاد المحاسبين القانونين الامريكى

(AICPA) American Institute of Certified Public Accountants

عقب الأزمة الإقتصادية العالمية أنشا أتحاد المحاسبين القانونين الامريكى (AICPA) مركزاً لمتابعة الأزمة ، من حيث أثارها وتداعياتها وما تستوجبه من ردود أفعال سريعة من جانب المحاسبين والمراجعين وقد قام المركز بعدة مجهودات حول أهم تداعيات الأزمة على المحاسبة والمراجعة من أهمها ما يلى:

◄(AICPA, 2009A) :

أصدر المركز تنبيها (ALERT) حول أهم اعتبارات المحاسبة والمراجعة فى ظل الأزمة المالية حيث أشار الى انه فى ضوء المعيار الثانى من معايير المراجعة وما يتطلبه من ضرورة أن يتفهم المراجع لبيئة عمل العميل ، فان الأزمة الإقتصادية قد تسببت فى استحداث عوامل خطر إضافية لم يكن لها تأثير جوهرى فى السنوات السابقة ، ويجب أن تحظى باهتمام من جانب المراجعين حيث يجب أن يأخذوا فى اعتبارهم عند تخطيط واداء المراجعة تصميم الإجراءات اللازمة لتوفير التأكيد المعقول حول كفاية تعامل الادارة مع تلك المخاطر ، أى كفاية ادارة تلك المخاطر ومن اهم تلك المخاطر ما يلى:

- النقص المتوقع فى مصادر التمويل الخارجي (الائتمان/ رأس المال) .
- المشاكل المتوقعة فى السيولة، وفرض استمرار المشروع .
- مدى القدرة على انجاز الاهداف الاستراتيجية. ● عمليات التمويل خارج الموزانه .
- ظهور وحدات الوساطة فى عمليات التوريق وهى ما تعرف بالوحدات ذات الاغراض الخاصة.
- ظهور عمليات وترتيبات مالية معقدة.
- التغيرات التى تشهدها الاسواق المالية وعدم ثباتها.
- عدم التأكد الجوهرى المرتبط بكل من مقاييس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية.

وقد اضاف التنبيه ان من اهم تداعيات الأزمة الإقتصادية هو ما ترتب عليها من فجوة فى الثقة سواء فى الاسواق المالية أو القوائم المالية وكذلك عمليات المراجعة ومن أهم القضايا التى يجب أن يهتم بها المراجعون ما يلى:

- مقاييس القيمة العادلة فى الاسواق غير السائلة Illiquid Markets ومراجعتها.
- مراجعة التقديرات المحاسبية. ●اعتبارات السيولة. ●اعتبارات فرض الاستمرار.
- اعتبارات الغش والتضليل.

◄ (AICPA,2009 B) :

تناول المركز خلال هذا التنبيه ازمة قروض الرهن العقارى Subprime Mortgage Crisis الأقل جودة واعتبارات المراجعة و التقرير ، وقدا شار المركز الى أنه من الضرورى اعادة النظر فى اجراءات المراجعة لياخذ المراجع فى اعتباره المخاطر المستحدثة والناشئة عن الأزمة الإقتصادية ومن بين ما يجب أن يهتم به المراجع ما يلى:

- تحديد المخاطر المستحدثة التى تواجه الشركة من خلال تفهمهة لبيئة عمل الشركة .
- تأثير المخاطر المستحدثه على خطط الاستثمار فى الشركة.
- دراسة وتقييم الرقابة المطبقة على خطط الاستثمار لمواجهة المخاطر.
- دراسة الرقابة المطبقة للمنشأت المقدمة لخدمة الاستثمارات.
- دراسة السياسات الادارية المؤثرة على متابعة الاستثمارات.
- دراسة مقاييس القيمة العادلة لخطة الاستثمارات ومدى معقوليتها من خلال المقارنه بين تقييم جهة خارجية وتقييم اللجنة الداخلية.
- التحقق من الالتزام بالاتفاقات والمواثيق المالية، ومدى متابعتها من جانب الادارة.
- دراسة مشاكل التسعير للاوراق والاستثمارات المالية والتحقق من مدى معقوليتها اعتماداً اما على خبراء او نماذج تسعير محددة.
- متابعة القيم العادلة للاصول والالتزامات خلال الفترة اللاحقة ومتابعة ما فرضته الاوقات الإقتصادية من تسويات للقيم الظاهرة فى القوائم المالية ومدى سلامتها.
- دراسة اوقات المخاطرة وعدم التأكد التى تعرضت لها المنشأة نتيجة الاوقات الإقتصادية الراهنه.

وقد شدد المركز من خلال ذلك التنبيه على أن المراجع فى ضوء ما فرضته الاوقات الإقتصادية من تحديات أصبح يحتاج الى مهارات خاصة لتخطيط وأداء عمليات مراجعة خطط الاستثمارات المالية وما يرتبط بها من عمليات مستحدثه مثل المشتقات المالية ،وانشطة التحوط ،والاستثمارات فى الاوراق المالية ، وأنشطة التوريق.

☒ **إصدارات مجلس الاشراف علي مراجعي حسابات الشركات العامة**

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)

◄ **(PCAOB ,2008 A) :**

في ديسمبر ٢٠٠٨ اصدرالمجلس تنبيها لممارسى المراجعة الخاضعين لإشرافه حول اعتبارات المراجعة في البيئة الإقتصادية الراهنة **Staff Audit Practice Alert No.3. 'Audit Considerations in the economic Environment'** وقد تضمن التنبيه ستة مجالات رئيسية تم توجيه الممارسين من خلالها وهي:

- اعتبارات المراجعة بشكل عام وقد شملت:
  - اعتبارات التخطيط، و مخاطر الغش، و الرقابة الداخلية.
  - الأثر علي الإجراءات او الاختبارات الاساسية من حيث المدي والطبيعة والتوقيت.
- مراجعة مقاييس القيمة العادلة. والتقديرات المحاسبية،و كفاية الافصاح.
- دراسة المراجعين لمدي قدرة الشركة علي الاستمرار.
- اعتبارات مراجعة اضافية لمواضع تقرير مالي مختارة.

◄ **(PCAOB,2009 B)**

اصدر المجلس في ابريل ٢٠٠٩ تنبيها لممارسى مهنة المراجعة الخاضعين لاشرافه بعنوان "اعتبارات المراجعة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة والافصاح عنها" **Staff Audit practice alert no.4. 'Auditor considerations Regarding fair value Measurements, disclosures, and other- than –team parry impairments'** وذلك بهدف توجيه المراجعين حول الجوانب التالية:

- فحص المعلومات المالية المرحلية وتشمل :

- الاستفسار من المستويات الادارية المناسبة عن مدي ملائمة تطبيق متطلبات المعايير التي صدرت حديثا بشأن قياس القيمة العادلة والافصاح عنها وذلك ضمن التقارير المرحلية.
- تحديد الموضوعات التي يجب توصيلها الي لجنة المراجعة وهي:

ـ التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة بما يؤثر علي المعلومات المالية المرحلية.

ـ التقديرات المحاسبية واحكام الادارة حول هذه التقديرات.

ـ احكام المراجعين حول جودة السياسات المحاسبية للشركة.

- مراجعة القوائم المالية السنوية حيث يجب ان يركز المراجعين علي مدي التزام الشركات بالمعايير التي اصدرها (FASB) وتعديلاتها الحديثة حول قياس القيمة العادلة والافصاح عنها.
- تقرير المراجعة حيث يجب ان يتسع من خلاله الافصاح عن المعلومات التى تهم المستخدمين خاصة فى ظل الظروف غير العادية.

☒ **اتحاد المحاسبين القانونيين البولندي:**

(Acca, 2009) Association Of Charterd Certified Accountants

عقد الاتحاد دائرة مستديرة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩ ضمت كل الاطراف المرتبطة بمهنة الماجعة في بولندا حول مستقبل المراجعة بعد الأزمة المالية ، وقد خلصت المناقشات بمايلى:

- ان المراجعين لا يمكن عقابهم حول الأزمة لأن دورهم اضفاء الثقة علي القوائم المالية وليس تأكيد علي المستقبل علي الرغم من ان القوائم المالية تتضمن العديد من الافتراضات حول المستقبل.
- لا زال هناك قصور في فهم دور المراجعين من جانب العديد من الاطراف المرتبطة بالمراجعة (فجوة توقعات).
- هناك العديد من المستحدثات التي تستحق المناقشة حول كيفية تحديد مسئولية المراجعين بشأنها مثل قضايا الفساد والرشوة وغسيل الاموال.
- هناك العديد من الجوانب التي تستحق الاهتمام بالبحث حولها مستقبلا مثل مراجعة المنظور الاقتصادي والقيمة المضافة للمراجعة.

☒ **اصدار لجنة بازل: (Basle, 2008) :**

أصدرت لجنة بازل فى ديسمبر ٢٠٠٨ وفى غضون الأزمة ورقة بعنوان " External Auditing Quality and banking supervision " "جودة المراجعة الخارجية والاشراف البنكى " وقد استندت اللجنة على أن المراجعة تواجه فى ظل الأزمة المالية العديد من التحديات ومن اهمها تعقد المعايير المحاسبية والأدوات المالية المستحدثة وتقدير القيمة العادلة، ويحتاج المشرفين فى البنوك الى الثقة فى جودة المراجعة حيث يعتمد عليها فى تحقيق الاشراف الفعال، لذلك تضمنت الورقة الجوانب الأساسية التالية:

- **زيادة اعتماد المشرفين والبنكيين على خبرة المراجع الخارجى وأحكامه المهنية.**
- **أن الجودة العالية للمراجعة تدعم او تعزز الثقة فى السوق خاصة فى ظل الأزمات.**
- **معظم أصول البنوك العالمية يتم مراجعتها والمشرفين البنكيين يعتمدون على جودة عملية المراجعة لا تمام الاشراف الجيد.**
- **مكاتب المراجعة الكبيرة لديها شهرة عالية وانتشار واسع على مستوى العالم وينقصها الشفافية عن هياكلها التنظيمية.**
- **حتى ترتفع جودة المراجعة لدعم فاعلية الإشراف البنكي فإن هناك جوانب متعددة متعلقة بعمل المراجعين يجب إعادة النظر فيها من جانب المنظمات المسؤولة عن المراجعة من اهمها :**
  - **علاقة المراجع بالراقابة الداخلية والتقرير عن جوانب الضعف والقصور المرتبط بها.**
  - **تعزير وتقوية معايير وممارسة المراجعة فى المجالات التى تخدم الاشراف البنكى بالتركيز على ما يلى:**
  - **مراجعة تقديرات القيمة العادلة من خلال النماذج المتعارف عليها.**
  - **مراجعة مدى كفاية الافصاح عن الجوانب التالية :**
    - **تقديرات القيمة العادلة. والأليات المتبعة فى التقدير. والمخاطر وعدم التأكد المرتبطة بالتقدبر.**
    - **مراجعة المستندات المؤيدة للعمليات خارج الموازنة.**
    - **مسؤولية المراجعين المرتبطة بالرقابة الداخلية على القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى.**

- **تقوية جودة المراجعة بالتشديد على العناية بالمبادىء المحاسبية فى المواضع التى تهم الاشراف البنكى مثل: التقييم، والاثبات، الحياد، والمواضع الأخرى التى تعد من الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية.**
- **تشجيع الحوار بين مؤسسات المراجعة لإعداد وتحديد العمليات التى يجب أن يتم التعاقد عليها مستقبلاً خلال اوقات الضغط المالى.**
- **تقوية ودعم الجهات المشرفة على استقلال المراجع.**
- **التشديد على زيادة نطاق الإفصاح والشفافية عن هياكل الحوكمة فى مؤسساًت المراجعة ومراكزها المالية.**
- **التشجيع على الحواريين المؤسسات العالمية للمراجعة والهيئات الأخرى حول التحديات التى تواجه جودة المراجعة فى مجال البنوك.**
- **الاستمرار فى دعم جودة المراجعة من خلال:**
  - **انجاز المراجعة من خلال فريق ودعم المعايير الاخلاقية والاشراف على المراجعة.**
  - **الاستجابة للقضايا المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة الدولية التى يمكن أن تؤثر على جودة المراجعة مثل التطور فى مسئولية المراجع.**
  - **الاستجابة لطلب واضعي معايير المراجعة والاخلاق.**

☒ اصدار منتدى الاستقرار المالي:(Financial Stability Forum (FSF, 2008)

أصدر المنتدى فى ابريل ٢٠٠٨ تقريراً بعنوان " تقرير منتدى الاستقرار المالى لتعزيز المرونة المؤسسية والسوقية" " Report of the Financial Stability Forum on enhancing market and institutional resilience" (G7 financial 14 minister) لوزراء المالية لمجموعة الدول الصناعية السبع ويتضمن مقترحات لمعدى القوائم المالية والمراجعين والمشرفين في الجوانب التالية:

- **تعزيز ودعم الإشراف على رأس المال والسيولة وادارة المخاطر من خلال:**
  - **دعم الاشراف على تحديد وادارة المخاطر البنكية.**
  - **تقوية الاشراف على ممارسات اختبارات البنوك لادارة المخاطر.**
  - **الزام البنوك بادارة والتقرير عن العمليات خارج الموازنة.**

- تقوية الشفافية والتقييم من خلال دعم الإفصاح عن المخاطر، واصدار معايير لتقييم المعاملات خارج المولزنة.ودعم الاستجابة للمخاطر.

☒ اصدار وكالة الإنباء المركزية : The Centre News Agency (CAN,2007)

أصدرت الوكالة تحذيراً مبكراً للمراجعيين حول ازمة القروض الاقل جودة The Sub Prime loan crisis Auditors beware وذلك فى عام ٢٠٠٧ وقد تضمن هذا التحذير ما يلى:

- يعد المراجع مسئولاً عن فهم طبيعية استثمارات العميل خاصة فى الاصول المالية والتحقق مما إذا كان العميل يستند على ارشادات محاسبية سليمة فى قياس وتقييم تلك الاستثمارات والافصاح عنها.
- هناك العديد من التحديات التى تواجه المراجعين عند مراجعة المشتقات المالية خاصة المتعلقة بالرهن العقارى.
- اثبتت الدعاوى المرفوعة ضد المراجعين فى هذا الشان ان هناك اخطاء عديدة من جانب المراجعين فى اعتماد المعالجات المحاسبية لمشتقات الرهن العقارى.
- بالنسبة للشركات المستثمرة فى مشتقات قروض الرهن العقارى الاقل جودة فان المرجع بعد مسئولا عن الجوانب التالية:
  - التحقق من كفاية افصاح الشركة عن التركيز فى استثمارات مشتقات الرهن العقارى الاقل جودة.
  - دراسة وتقييم تقديرات الادارة للاستثمارات فى مشتقات قروض الرهن وتحديد اية تحيزات جوهرية فى التقييم.
  - بالنسة للمؤسسات التى تمتلك امولا عامة مثل المعاشات ومكافات التقاعد (صناديق التقاعد) يجب ان يهتم المراجع بدراسة اصداراتها واستثماراتها فى الاوراق المالية وتقييمها لاصولها المالية.
- فى ضوء معاييرالمراجعة المتاحة (مراجعة القيمة العادلة، ومراجعة المشتقات وانشطة التحوط، والأدوات المالية الاخرى) يعد المراجع مسؤولاعن الجوانب التالية:
  - تفهم وتقييم الطريقة المستخدمة فى التقييم والافتراضات التى بنيت عليها .
  - حساب القيمة العادلة للاصول (ويمكن الاعتماد على خبير متخصص فى ذلك الصدد) ليتم فى ضوئها التعرف على مدى سلامة تقييم العميل لهذة القيمة.

- **فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المصدرة للقروض وعمليات التوريق المتعلقة بها، يجب أن يتحقق المراجع من كفاية المخصصات او الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المتوقعة المرتبطة بالقروض والمشتقات المرتبطة بها، و المعاملات خارج الموزانة.**
- **يعد المراجع مسئولا عن صحة رايه حول القوائم المالية حتى تاريخ اصدار ذلك الراى، ولذلك يجب عليه متابعة ما يحدث خلال الفترة من نهاية السنة المالية (وهو تاريخ اعداد القوائم المالية) وحتى إصدار تقريره من أحداث لاحقة ومدى تاثيرها على القوائم المالية ومن ثم على تقريره .**

ومن الملاحظ على مجهودات المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة فى ظل الأزمة المالية(٢٠٠٨) ،انها جاءت- فى معظمها- في صورة تنبيهات Alerts و تحذيرات Warnings للمراجعين ، أي أنها بمثابة توجيهات لاداء المراجعين مستقبلا في ضوء التحديات التي طرحتها الأزمة المالية ٢٠٠٨، و لأنها جاءت متعددة من حيث الجهات المصدرة لها ، و متنوعة من حيث الجوانب و المجالات موضع التركيز ، فان الأمر يتطلب اشتقاق التوجهات المعاصرة لدور المراجعة و اداء المراجعين في ظروف الإضطرابات الاقتصادية و الأزمات المالية و هذا ما سوف يتم تناوله فى القسم الثالث.

القسم الثالث

التوجهات المعاصرة للمراجعة

في اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية

من خلال دراسة وتحليل الجهود التى قامت بها المنظمات المهنية والتى تعتبر رائدة فى مجال تنظيم مهنة المراجعة، والإصدارات التى اسفرت عنها تلك الجهود قبل وأثناء او عقب حدوث الأزمة مباشرة، بالإضافة الى مجهودات بعض الباحثين أمكن للباحث اشتقاق التوجهات المعاصرة لدور المراجعة و اداء المراجعين في ظروف الإضطرابات الاقتصادية و الأزمات المالية فى عدة ابعاد مختلفة وهى:

البعد الاول: التوجهات المعاصرة فى مجال تنظيم ورقابة ممارسة المهنة على المستوى العالمى:

زادت فى العقود الاخيرة المعاملات الإقتصادية القائمة على التنظيم الدولى وهى ما تسمى الاساليب المالية العالمية International Financial Architecture (IFA) والتى تبين ان ضعف الرقابة عليها كان من الاسباب التى ادت الى الاسراع بحدوث الأزمة وزيادة انتشارها ، الامر الذى دفع البنك الدولى (WB) الى تقوية علاقاته بمنظمات دولية أخرى وتعد من الاطراف المرتبطة سواء فى مجال وضع المعايير ، او فى مجال حوكمة الشركات ، او فى مجال المحاسبة والمراجعة مثل الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين (IFAC) وقد ضمت أولى مبادرات ذلك التنظيم العالمى الجديد بين جهات ثلاث أساسية (Christopher H. and others,(2009)):

◄مجموعة من المنظمات الدولية مثل:

- **البنك الدولى World Bank (WB).**
- **المنظمة الدولية للتداول فى الاوراق المالية.**

(IOSCO) International Organization of Securities Commissions

- **الاتحاد الدولى للاشراف على التأمين .**

(IAIS) International Association of Insurance Supervisors

- **لجنة بازل للإشراف على البوك .**

(BCBS) Basel Committee on Banking Supervision

- **الاتحاد الدولى للمحاسبين القانونين**

(IFAC)International Federation of Accountants

- **المكاتب العالمية لممارسة مهنة المراجعة.**

Large multinational audit firms.

وقد تركزت المناقشات التى دارت بين تلك المنظمات فى ضوء تداعيات الأزمة المالية على العديد من الأمور الهامة على مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها فى ضبط وإحكام الرقابة على الأساليب المالية الدولية والتى يجب أن تكون مجالاً للمراجعة وبالتالى ظهور مجالات عالمية للمراجعة (GLOBAL AUDITING) والذى اسفرت المناقشات حوله عما يلى ((2009),Christopher H. and others / Ryan, S. G. (2008) / Sen, A. (2009)/ Sikka, P. (2008)./ Muis, J. (2008)):

- **ان انتشار الأساليب والمعاملات المالية الدولية وظهورالمنظمات والهياكل المالية الدولية يفتح مجالات جديدة لمهنة المراجعة لتأخذ مكانتها على المستوى العالمى من خلال دورها الذى يتفق ومضمون وجوهر وظيفتها فى الفحص والتقرير عن الاساليب والمعاملات المالية الدولية.**
- **أن الدور العالمى للمراجعة يتطلب تكوين هيئة دولية ذات سلطة قوية مؤثرة على مكاتب المراجعة العالمية ويصرح لها أن تكون كمجلس او هيئة إشراف على المصلحة العامة (PIOB)(Public Enterprise oversight board) وتكون تابعة للإتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) وتتولى التوجيه والتنسيق والرقابة على المكاتب العالمية فيما يتعلق بالممارسة المهنية فى مجالات المراجعة العالمية.**
- **أن الدور العالمى للمراجعة يطرح تسأولات هامة حول العديد من الجوانب المتعلقة بممارسة المهنة عالمياً وهى:**

- **هل هناك حاجة الى تنمية مهارات المراجعين بما يتناسب ومتطلبات مجالات المراجعة على المستوى العالمى؟**
- **هل أصبحت هناك حاجة إلى الإعتماد اكثرعلى خبرات المراجعين فى بناء أحكامهم المهنية؟**
- **هل هناك حاجة الى إصدار معيار عالمى للمراجعة تحقيقاً للمصلحة العامة؟**

ويرى الباحث فى هذا الصدد أن هذه التساؤلات تبرر الحاجة الى تنظيم مهنة المراجعة عالمياً وبما يتضمنه تنظيم المهنة من جوانب اربعة وهى:

- **هيكل المعرفة المطلوب حيث يجب أن يتضمن المنظور الاقتصادى للمعاملات والصفقات المالية الدولية وتأثيراتها الإقتصادية على الشركات والمؤسسات المالية ، بما يتضمن تنمية مهارات المراجعين ورفع قدراتهم فى إعمال أحكامهم المهنية فى مجال الممارسات المهنية العالمية على أساس من المعرفة والمهارة والخبرة.**
- **متطلبات التدريب والترخيص بممارسة المهنة على المستوى العالمى وبرامج التعليم المستمر كمتطلبات لإستمرار الترخيص بالممارسة.**
- **منظمة مهنية عالمية ذات سلطات تنظيمية وتوجيهية واشرافية ورقابية وقضائية على مكاتب المراجعة المرخص لها بممارسة المهنة على المستوى العالمى الى جانب المهام الفرعية التالية:**
  - **تحديد المعاملات والصفقات المالية العالمية التى تكون مجالاً لممارسة المراجعة عالمياً.**
  - **تحديد الأطراف المتأثرة بالمعاملات والصفقات المالية العالمية.**
  - **تحديد التأثيرات الإقتصادية لهذه المعاملات.**
  - **تحديد الأطراف المستهدفة من تقرير المراجعة ودراسة وتحديد إحتياجاتهم.**
  - **إصدار معيار لمراجعة المعاملات والصفقات العالمية يوفر الارشادات اللازمة.**
  - **إصدار معايير لرقابة جودة اداء المهنة على المستوى العالمى.**
  - **صياغة الأليات اللازمة لمتابعة مدى الالتزام بالمعايير العالمية.**

ويقترح الباحث لتأسيس المنظمة العالمية للمراجعة أن يتم التنسيق فيما بين المنظمات العالمية للمراجعة مثل الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC). ومجلس الإشراف على مكاتب مراجعة الشركات العامة (POCAB).والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI).و لجنة بازل للإشراف البنكى(BCBS).والإتحاد الدولى للإشراف على التأمين

(IAIS). و لجنة المنظمات الراعية . (COSO) Committee of Sponsoring Organizations وممثلين عن منظمات مهنية عالمية مثل AICPA و (ICAE&W) والبنك الدولى (WB).و منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى(OECD) .

- دستور مهنى يتضمن مبادئ وقواعد السلوك المهنى على المستوى العالمى.

البعد الثانى: التوجهات المعاصرة لمفهوم وأهداف المراجعة:

حظى مفهوم المراجعة بقدر من الاهتمام فى النقاش الذى دار حول دور ومستقبل المراجعة بعد الأزمة المالية وقد أجمعت كافة الدوائر التى اهتمت بمناقسة مدى ملاءمة المفهوم الحالى للمراجعة لمتطلبات الظروف الإقتصادية الحالية والمتوقعة من المراجعة والمراجعين على أن هناك ضروة لاعادة النظر فى مفهوم المراجعة والاخذ فى الاعتبار ما يلى (Flint, D. (1988)/ Cosserat, G. (2004)/ LEE T., and Azham M., (2008)) Michael J. / Porter, B., and others (2005/ Leung, P.,and others (2007)./ (and Karen V.,(1992) :

- أن مفهوم المراجعة الذى وضعته لجنة المفاهيم التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الامريكى فى عام ١٩٧١ يحتاج إعادة نظر فى ضوء التغيرات التى شهدتها بيئة تطبيق المراجعة والتغيرات فى إحتياجات المجتمع منها .
- يجب أن يتضمن مفهوم المراجعة التوجهات المعاصرة المطلوبة منها بعد الأزمة المالية ومن هذه التوجهات التركيز على:
  - ان المراجعة يجب أن تحقق المصلحة العامة (Public Interest) والخاصة.
  - أن المراجعة تعتبر أحد آليات الرقابة الإجتماعية.
  - أن المراجعة تعتبر أحد الآليات لمتابعة الاداء وتدعيم المساءلة.
  - ان المراجعة يجب ان تتسع لتشمل مدى تاثير الظروف الاقتصادية العالمية .

ويؤيد الباحث ما سبق بشأن ضرورة إعادة النظر فى مفهوم المراجعة غير أن ما يحتاج إعادة النظر هو تفسير العناصر المختلفة للمفهوم فى ضوء التوجهات المعاصرة للمراجعة ومستحدثات بيئة تطبيقها وهو:

"عملية منظمة لجمع وتقييم الأولة والقرائن بشكل موضوعى عن التاكيدات بشأن نتائج تصرفات وأحداث اقتصادية لتحديد درجة تطابق بين هذه التأكدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج الى المستخدمين المعينين".

ويوضح الباحث من خلال الجدول التالى مقارنة بين التفسير المحدود والتفسير المتسع لعناصر المفهوم فى ضوء تداعيات الأزمة المالية والتوجهات المعاصرة للمراجعة

عناصر المفهوم	التفسير المحدود	التفسير المتسع فى ضوء التوجهات المعاصرة للمراجعة فى ضوء الأزمة المالية
١- الادلة والقرائن	- الحجج والمبررات التى يتستند عليها المراجع فى ابداء رأيه ويشترط فيها الكفاية والصلاحية.	- تتسع لتشمل أحكام مهنية للمراجع بشأن ظواهر إقتصادية محلية أو اقليمية أو عالمية استناداً على قدر كبير من المعرفة والمهارة والخبرة.
٢-التصرفات والأحداث الإقتصادية	- المعاملات والصفقات ذات الأثر المالى داخل حدود الوحدة موضع المراجعة.	- تتسع لتشمل المعاملات والصفقات التى تندرج تحت الاساليب المالية العالمية (IFA).
٣- التأكيدات او النتائج	- تأكيدات الادارة الواردة بالقوائم المالية الاساسية او التقارير الداخلية او الايضاحات المتممة.	- تتسع لتشمل التأثيرات الإقتصادية على المؤسسات والشركات وأسواق المال بل وعلى إقتصاديات الدول.
٤- المعايير المقررة	- المعايير المتعارف عليها من جانب الأطراف المعنية وفقاً لنوع المراجعة، ففى المراجعة المالية تكون المعاييرالمحاسبية المتعارف عليها هى المعايير المقررة.	- يتسع نطاقها لتشمل المعايير الإقتصادية التى تحكم الأساليب المالية العالمية ، وكذلك المعايير التى تحكم معالجة المشتقات المالية، و انشطة الإئتمان والرهن العقارى والتوريق وغيرها من المستحدثات.
٥- توصيل النتائج	- يتم توصيل النتائج من خلال تقرير وفقاً لمعايير اعداد التقرير.	- يجب أن يطرح شكل ومحتوى التقرير فى ضوء التوجهات المعاصرة للنقاش .
٦-المستخدمين المعينين	- كافة الاطراف المهتمة بالمراجعة وهى الاطراف المستخدمة للقوائم والتقارير المالية وتتسع لتشمل المجتمع (الطرف الثالث).	- تتسع لتشمل أطراف على المستوى الحكومى او الاقليمى او العالمى والتى يجب أن يتم تحديدها وتحديد إحتياجاتها.

أما فيما يتعلق بالهدف من عملية المراجعة فقد أصدرت لجنة معايير المراجعة والتأكيد الدولية أحدث تعديل لمعيار المراجعة الدولى رقم (٢٠٠) والذى يدور حول الأهداف العامة للمراجع المستقل وأداء المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والذى نص صراحة على أن الأهداف العامة للمراجع المستقل من وراء ادائه لعملية مراجعة القوائم المالية تتمثل فيما يلى : ((IAASB , 2009C)/ ISSAI 1200,(2009)

- **الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهرى سواء نتيجة الخطأ أو الغش وبما يساعد المراجع على أبداء الرأى حول ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت فى كل جوانبها الهامة وفقاً لإطار التقرير المالى المطبق.**
- **التقرير عن القوائم المالية وتوصيله بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية وفقاً للإستنتاجات أو النتائج التى توصل اليها المراجع.**

ويرى الباحث أنه فى ضوء مسببات الأزمة وتداعياتها وما ذهبت اليه اصدارات المنظمات الدولية للمراجعة من تنبيهات للمراجعين وتوجيهم نحو المواضع التى تحتاج الى تركيز وهى بمثابة التوجهات المعاصرة للمراجعة فى اوقات الإضطرابات والأزمات المالية ، وإستناداً على تحقيق المراجعة للمصلحة العامة التزاما بمسؤولياتها الاجتماعية ، يجب أن يتسع نطاق هدف المراجع المستقل ليشمل مايلى:

- **الحصول على تأكيد معقول حول ما اذا كانت:**
  - **القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى نتيجة المخالفات القانونية.**
  - **الشركة او المؤسسة موضع المراجعة قادرة على الاستمرار مستقبلاً.**
  - **المخاطر المرتبطة بالشركة قد اديرت بشكل سليم.**

- **التقرير عن الجوانب المستحدثة فى هدف المراجعة ضمن فقرة ايضاحية عقب فقرة الرأى يعبر فيها المراجع بمستوى معقول من التاكيد عن ما توصل اليه من نتائج فى كل جانب ، ومن اهم تلك الجوانب :**
  - **مدى خلو القوائم المالية من التحريف الجوهرى نتيجة ضغوط الظروف الإقتصادية.**
  - **مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى اوقات الإضطرابات والأزمات المالية.**

- مدى معقولية القيمة العادلة فى اوقات الإضطرابات والأزمات المالية .
- مدى سلامة ادارة (التعامل مع) المخاطر التى تواجه الشركة.
- مدى تإثير الظروف الإقتصادية الراهنة على الشركة.

ومن الجدير بالذكر أن اخذ الجوانب السابقة فى الاعتبار عند صياغة اهداف المراجعة سوف يفرض على المراجع تصميم اجراءات محددة تضمن بشكل معقول الحصول على مستوى التأكيد المعقول والذى يستهدفه فى كل جانب ، ومن ثم يتحدد نطاق مسؤولية المراجع منذ بداية التخطيط .

البعد الثالث: التوجهات المعاصرة لرفع كفاءة التكوين الذاتى للمراجع :

يقصد بالتكوين الذاتى للمراجع كل ما يتعلق بتأهيل المراجع علمياً وعملياً ، وإستقلاله والتزامه بالعناية المهنية الواجبة فى ادائة لعملية المراجعة ، وفى ضوء تداعيات الأزمة المالية ظهرت بعض التوجهات المعاصرة فى هذا الصدد من أهمها(Terri L. and Marc Muis, J. (2008)/ Andrew D.,(2008)/ M.,(2008)):

- يجب أن يتضمن هيكل المعرفة الخاص بالمراجعين (على الأخص مراجعى المؤسسات المالية) المستحدثات من الاساليب المالية العالمية مثل المشتقات المالية وانشطة التحوط والتوريق والعقود المستقبلية..الخ، والمعايير التى تحكم تعاملاتها، وقياسها، والافصاح عنها.
- يجب أن تتضمن برامج تدريب المراجع وبرامج التعليم المستمرة ما يتعلق بما يلى:
  - النشاط الذى يتخصص فيه لمراجع.
  - تقييم مدى تأثير الظروف الإقتصادية على النشاط موضع المراجعة.
  - كيفية معالجة الأدوات المالية المستحدثه محاسبياً.
  - كيفية مراجعة الأدوات المالية المستحدثة.

ويرى الباحث فى هذا الصدد أن مفهوم المراجع المتخصص أصبح أكثر ملاءمة للاوقات الحالية والمتوقعة لبيئة تطبيق المراجعة ، واصبح أيضاً من غير المناسب أن يذكر ضمن معايير المراجعة أنه ليس مطلوب من المراجع المعرفة المتخصصة بالنشاط ويستند الباحث فى وجهه نظره على ما يلى:

- أن العديد من الدراسات قدمت الدليل العلمى على ان تخصص المراجع (industry specialization) يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة (Hogan, C., and Jeter, D. (1999)/ Ken Y. and Randal J. (2001)).

- أن معظم معايير المراجعة تنص على ضرورة معرفة المراجع بالنشاط موضع المراجعة.

- يجب أن يتم دعم إستقلال المراجعين وخاصة ما يتعلق بالشك المهنى .
- يجب دعم العناية المهنية الواجبة من جانب المراجعين حيث اثبتت دراسة اجراها مجلس الاشراف على مراجعى الشركات العامة وجود قصور فى المراجعة يرجع الى عدم التطبيق السليم للشك المهنى(POCAB C.2008) ومن اهم التوجهات المعاصرة فى مجال العناية المهنية الواجبة ما يلى: ((2009) Boynton, / Vincent J. and Celia L (W., and others. (2006) :

- زيادة درجة الشك المهنى skepticism professional.
- تقييم مدى نزاهة الادارة خاصة فى ظل الضغوط التى تفرضها عليها اوقات الإضطرابات المالية وما يترتب عليها من إحتمالات مرتفعة بفقدان التسهيلات الائتمانية او التعثر فى سداد أعباء الديون أو صعوبة الحصول على مصادر تمويل جديدة مما قد يدفع الادارة نحو القيام ببعض المحاولات التجميلية فى القوائم المالية من القواعد المحاسبية وقواعد الافصاح.
- التركيز على خطر المراجعة والأهمية النسبية فى ضوء مخاطر الظروف والوضاع الاقتصادية السائدة .
- التركيز فى الأحكام المهنية على أساس المعرفة والمهارة والخبرة.
- التركيز على دراسة العوامل المرتبطة بالغش (الدوافع والضغوط والفرص).
- التركيز على ادارة المخاطر المرتبطة بالشركة (مخاطر النشاط).

البعد الرابع: التوجهات المعاصرة لدعم فاعلية اداء المراجعة:

يركز ذلك البعد على التوجهات المعاصرة لدعم فاعلية أداء المراجعة فى ظل اوقات الإضطرابات الاقتصادية و الأزمات المالية على مستوى الشركات والمؤسسات سواء كانت مؤسسات مالية او غير مالية وقد حظى ذلك البعد بالقدر الاكبر من الاهتمام من جانب

المنظمات المهنية منذ ظهور مؤشرات الأزمة فى بداية النصف الثانى من عام 2008 وجاء التركيز على الجوانب الثلاث التى تجسد العمل الميدانى للمراجعة وهى:

أولاً: توسيع نطاق التخطيط لعملية المراجعة:

يجب ان يتسع نطاق تصميم الإجراءات اللازمة لتوفير التأكيد المعقول حول ما يحقق اهداف المراجعة ليشمل ايضاً توفير التأكيد المعقول حول كفاية تعامل الادارة مع المخاطر المستحدثة والمصاحبة لاوقات الإضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية ومن اهمها ما يلى: ((Muis, J. (2008) / Patricia J. (2009)/ Vincent J. and Celia L (2009) / AICPA, (2009B)/ AICPA, (2009A)):

- **النقص المتوقع فى مصادر التمويل الخارجية. والمشاكل المتوقعة فى فرض الاستمرار.**
- **مدى القدرة على انجاز الأهداف الاستراتيجية.و عمليات التمويل خارج الموازنة.**
- **انتشار الأدوات المالية المعقدة مثل المشتقات وعقود الاختيار.**
- **ظهور وحدات الوساطة فى عمليات التوريق وهى ما تعرف بالوحدات ذات الاغراض الخاصة.**

وبالتالى فإنه فى ظل اوقات الإضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية يتم التوجه حالياً فى مجال تخطيط المراجعة بمطالبة المراجعين بتصميم الإجراءات اللازمة لتوفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية : ((PCAOB ,2008 A) /(2007),.Robert K / AICPA , (2009C) /(2009),.Jorge A).

- **أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتى قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الإقتصادية المضطربة.**
- **أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ضوء اضطرابات الاوضاع الإقتصادية الراهنة.**
- **معقولية تقييم القيمة العادلة فى ضوء الظروف الإقتصادية الراهنة.**
- **الادارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للاوضاع الإقتصادية الراهنة**

ثانياً: استحداث اجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة عن أهمها:

◄الإجراءات المستحدثة لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار:

(Group of Thirty. (2009)/ (PCAOB ,2008 A)/ (IAASB , 2009A))

- **دراسة العوامل والمتغيرات التى تمثل مصدرا للمخاطر التى يحتمل ان تتعرض لها مؤسسات الاعمال فى ظل اوقات الإضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية ومن اهمها (Muis, J. 2008 / Patricia J. 2009/ Vincent J. and Celia L. 2009 / AICPA, 2009B/ AICPA, 2009A):**
  - **مدى النقص فى التمويل المتاح أمام المنشأت.**
  - **مدى التغير فى مؤشرات السلامة المالية للمنشأت.**
  - **مدى التغير فى بنود اتفاقيات القروض والالتزامات الأخرى.**
  - **مدى قدرة المنشأت على الالتزام باتفاقيات قروضها وتعهداتها القائمة.**
  - **مدى تحفظ البنوك فى منح الائتمان للمنشأت التى كان من السهل حصولها على الائتمان وقتما يكون ضرورياً.**
  - **ما اذا كان الانخفاض فى قيم أصول المنشأت وخسائرها التجارية سوف تؤثر على اتفاقيات الإقراض.**
  - **ما اذا كان الفشل فى الالتزام باتفاقيات القروض سوف يؤدى الى طلب فورى للقروض من جانب المقرضين أو تعديل فى بنود الاتفاق او تغيير فى بنود التمويل المتاح.**
  - **ما إذا كانت خطابات الضمان التى تصدرها البنوك سوف يتم إستمرار إصدارها ما زالت تحتفظ بقيمتها الجوهرية كوسيلة ائتمان.**
  - **مدى استعداد المقرضين لتجديد القروض الممنوحة مستقبلاً.**
- **دراسة تقييم الادارة لمدى قدرة المنشأة على الاستمرار: بصفة عامة يجب أن يهتم المراجع بدراسة الجوانب التالية:**
  - **الافتراضات التى استندت عليها الادارة فى توقعاتها المستقبلية.**
  - **الاستراتيجيات البديلة أمام الادارة.**
  - **مدى قدرة الادارة على تنفيذ استراتيجياتها.**
  - **مدى إتساق الافتراضات المستخدمة فى التنبؤات مع افتراضات تقييم الأصول والالتزامات.**
  - **التحقق من الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق المالية ومدى متابعتها من جانب الادارة.**
  - **الفترة الزمنية التى تغطيها التنبؤات.**

- ما تشير اليه التنبؤات من مؤشرات سلبية خاصة ما يتعلق بالسيولة.
- نتائج مقارنة النتائج الفعلية مع الموزانة التقديرية.
- مدى مراعاة الادارة للفقد الجوهرى المتوقع فى الايرادات عند اعداد تنبؤائها.
- مدى قدرة الادارة فى الحصول على خطابات الضمان ومدى تأثير ذلك على حجم تعاملاتها الخارجية المعتمدة عليها.
- مدى مراعاة الادارة للظروف السائدة فى فترات الركود عند اعداد تنبؤاتها.
- مدى مراعاة الادارة لتأثير ارتفاع تكلفة الاقتراض على مصادر التمويل البديلة.
- مدى اجراء الادارة لتحليلات الحساسية عند فقد عميل او مورد مهم ومدى تأثير ذلك على تعرض المنشأة للتعثر أو الافلاس.
- مدى واقعية تقييم الأصول وقابليتها للتحقق ، ومدى مراعاة ذلك التقييم عند وضع التنبؤات.
- ما اذا كانت التنبؤات تشير ضمنا الى قدرة المنشأة على الوفاء بمتطلبات اتفاقيات قروضها.

- دراسة مدى كفاية الإفصاح عن المخاطرة وعدم التأكد:حيث يجب على المراجع دراسة ما يلى:
  - مدى المام الادارة بالمخاطر التى افرزتها الأزمة المالية ومدى الأفصاح عنها فى القوائم المالية بما يتسق مع اطار التقرير المالى المطبق.
  - طبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية التى تواجه المنشأة فى الفترة اللاحقة.
  - كيفية تعامل الادارة مع المخاطر التى تواجه المنشآة (ادارة المخاطر).
  - مدى الجمع بين الافصاح الكمى وغير الكمى فيما يتعلق بما يلى:
  - الافصاح عن الأدوات المالية المستحدثة وما يرتبط بها من مخاطر.
  - الافصاح عن مخاطر السيولة.
  - الافصاح عن مخاطر الائتمان.
  - تتطلب اوقات الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالية ضرورة الافصاح عن الجوانب التالية:
  - مدى استمرارية اتاحة الائتمان للمنشأة اوتجديد الائتمان الحالى .

- التطورات فى الصناعة أو النشاط الذى تعمل به المنشأة.
- ضروف المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بخطط الادارة.
- التحيز الجوهرى فى تقييم الأصول .
- التقرير بوضوح بأن هناك عدم تأكد جوهرى مرتبط بالاحداث أو الظروف التى أحدثت أو ولدت الشك الجوهرى فى قدرة المنشأة على الاستمرار.

◄الإجراءات المستحدثة لتقييم مدى معقولية تقديرات القيمة العادلة:

من الموضوعات الهامة عند دراسة المراجعين للتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة ما يلـــى: ((IAASB, 2009B)/(2009/ Margaret W.,And Others, /(Ryan, S. G. (2008) / (PCAOB,2009B) :

- دراسة مدى موضوعية القياس فى تاريخ اعداد القوائم المالية.
- المديرين والمراجعين وأطراف خارجية من ذوى الخبرة.
- دراسة مدى وفرة المعلومات أو أدلة المراجعة وملاءمتها.
- دراسة مدى عرض الأصوال والإلتزامات على أساس القيمة العادلة القابلة للتحقق.
- دراسة مدى اختيار نماذج وأساليب التقييم المقبولة.
- دراسة مدى الحاجة الى الافصاح المناسب فى القوائم المالية حول طرق القياس واوقات عدم التأكد خاصة فى حالة عدم توافر اسواق لبعض الاصول.
- دراسة مدى عدم التأكد الجوهرى المرتبط بكل من مقاييس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية.
- دراسة مشاكل التسعير للاوراق والاستثمارات المالية والتحقق من مدى معقوليتها اعتمادا اما على خبراء او نماذج تسعير محددة.
- متابعة القيم العادلة للأصول والإلتزامات خلال الفترة اللاحقة ومتابعة ما فرضتة الظروف الإقتصادية من ضرورة التسوية للقيم الظاهرة فى القوائم المالية ومدى سلامتها.
- تحديد المخاطر المستحدثة التى تواجه الشركة من خلال تفهمه لبيئة عمل الشركة.
- تحديد مدى تأثير المخاطر المستحدثة على خطط الاستثمار فى الشركة.
- دراسة وتقييم الرقابة المطبقة على خطط الاستثمار لمواجهة المخاطر.
- دراسة الرقابة المطبقة للمنشأت المقدمة لخدمات الاستثمارات.

- **دراسة السياسات الادارية المؤثرة على متابعة الاستثمارات.**
- **دراسة مقاييس القيمة العادلة لخطة الاستثمارات ومدى معقوليتها من خلال المقارنة بين تقييم جهه خارجية وتقييم اللجنة الداخلية.**

◄الإجراءات المستحدثة لمراجعة الأدوات المالية المعقدة:

أصدر مجلس ممارسات المراجعة The Auditing Practices Board(APB) ارشادا مرحليا بتضمن اهم الإجراءات المستحدثة لمراجعة الأدوات المالية المعقدة (AFI) Auditing Complex Financial Instruments وذلك فى اكتوبر ٢٠٠٩ وقد تضمن الارشاد ما يلى : (IAASB , 2009 D)

- **تعرف الأدوات المالية المعقدة بانها حقوق وحدات أخرى أو حق استلام او دفع التزامات أو اصول مالية او عقود محددة على حقوق ملكية الوحدة .**
- **يصاحب المعاملات المالية المعقدة أمرين:**
  - **التغيير فى هيكل او نوعية المخاطر التى تتعرض لها الوحدة نتيجة لما يلى:**
    - **الشراء والبيع لعملات بمعدل صرف ثابت فى المستقبل.**
    - **تحويل معدلات الفائدة الى معدلات ثابتة اثناء التبادل.**
    - **شراء عقود الإختيار للحماية من تقلبات الأسعار.**
  - **مساعدة الوحدة على تحويل المخاطر الى منافع من عوائد الاستثمار طويل الاجل او تغيرات (تقلبات) السوق.**
- **الغرض الأساسى للتعامل فى الأدوات المالية المعقدة هو التخفيض لمخاطر الأعمال (Business Risk) التى تواجه الوحدة نتيجة التغيرات فى اسعار الصرف والفائدة والسلع ، الا ان الطبيعة المعقدة لهذه الأدوات ربما تولد مخاطر اعمال تواجه الوحدة والتى بدورها يمكن أن تؤدى إلى زيادة احتمالات التحريف الجوهرى وهى من التحديات التى تواجه المراجع ومن امثلة تلك المخاطر:**
  - **عجز او نقص فى التدفقات النقدية حتى يحين آجال الصفقات.**
  - **عدم وجود قيمة او رصيد محدد للالتزامات او المستحقات المترتبة على تلك المعاملات.**

- **إحتمال زيادة قيمة تلك الأدوات عن ما هو مسجل بالدفاتر ولا يعترف بتلك الزيادة فى ظل الاطار المستخدم فى إعداد التقارير.**
- **نظراً لما تتصف به هذه الأدوات من تعقيد فى المعالجات المتعلقة بها خاصة وان معظمها يتم تشغيله باستخدام ادوات تكنولوجيا المعلومات (IT) فإن مراجعتها تحتاج الى كفاءة و مهارة مناسبة ، وخبرة بطبيعة تلك الأدوات وكيفية معالجتها وكيفية الرقابة عليها وتقييمها ، الأمر الذى يستدعى الإعتماد على خبير متخصص فى هذا المجال ضمن فريق المراجعة ، ويدعم الإتجاه المعاصر نحو اعادة النظر فى هيكل معرفة المراجعين بما يناسب بيئة التطبيق الحديثة .**
- **فى ضوء ما سفرت عنه الأزمة المالية من تداعيات فإن أهم الإجراءات التى يجب ان تحظى باهتمام المراجع عند مراجعة هذه الأدوات فى ظل الإضطرابات والأزمات المالية ما يلى:**
  - **دراسة أنواع الأدوات المالية المستخدمة من حيث أغراضها وخصائصها .**
  - **دراسة مدى اكتمال الصفقات ومدى سلامة التسجيل.**
  - **دراسة مدى ملاءمة تقييمها فى القوائم المالية.**
  - **دراسة وتقييم مدى كفاية رقابة الوحدة عليها.**
  - **تفهم كيفية ادارة الوحدة للادوات المالية المعقدة وكيفية الرقابة عليها من خلال التحقق من أن:**
    - **كافة الأدوات قد سجلت بشكل مكتمل وصحبح.**
    - **المدفوعات والمتحصلات تم متابعتها وتأديتها فى الوقت المناسب.**
    - **العاملين فى مجال هذه الأدوات على درجة عالية من الكفاءة والتدريب.**
    - **ادرة المخاطر مطبقة وفعالة.**
    - **يوجد فصل فى المهام بين القائمين بالصفقات والمختصين بالمحاسبة عنها.**
  - **تقييم مخاطر التحريف الجوهرى وتصميم إجراءات المراجعة الملائمة للتحقق مما يلى:**
    - **اكتمال وصحة التسجيل للأدوات المالية المعقدة.**
    - **معقولية التقييم للأدوات المالية المعقدة.**
    - **كفاية العرض والافصاح سواء بالقوائم أو الإيضاحات المتممة.**

- **التحقق من قيام الادارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بمسوؤليتها المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة لتمثيلة فى وجود اجراءات للتحقيق عن:**
  - **كل الأدوات المالية المعقدة المسجلة بالدفاتر موجودة.**
  - **عدم وجود أدوات غير مسجلة فى تاريخ اعداد الميزانية.**
  - **كل الأدوات المسجلة تم تقييمها وعرضها بشكل سليم.**
  - **الافصاح عن الأدوات المالية فى القوائم المالية ملائماً.**
- **دراسة وتقييم مدى تصميم وتنفيذ نظام قوى للرقابة الداخلية على الأدوات المالية يتضمن:**
  - **مراعاة البعد الاخلاقى فى العاملين فى مجال الأدوات المالية.**
  - **الحصر المستمر للمخاطر المصاحبة لتلك الأدوات وتقييمها وتصنيفها وترتيبها من حيث أولوية التصدى لها.**
  - **تصميم نظام للمعلومات والاتصالات يتضمن توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها حول الأدوات المالية.**

ثالثاً : استحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة:

من تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) التوجه نحو توسيع نطاق مسؤولية المراجع الخارجى ليشمل مجالات وآليات جديدة تعتبر أكثر إلحاحاً فى ظل أوقات الإضطرابات والأزمات المالية وغيرها من الأوقات الحرجة التى تمر بها بيئة تطبيق المراجعة ومن أهم المجالات والآليات المقترحة: ((Robert K.,(2007)/ MICHAEL R. ,(2009))

- **مراجعة خطر الاعمال Business Risk Auditing (BRA).**
- **مراجعة ادارة الخطر Risk Management Auditing (BMA).**
- **المراجعة على اساس الخطر Risk - Baisd Auditing**

وقد ظهرت مراجعة خطر الأعمال فى بداية التسعينات من القرن السابق بغرض دعم الخدمات التى يقدمها المراجع بخلاف المراجعة ثم تطورت بعد ذلك وتحولت الى آلية لأداء المراجعة " المراجعة على أساس الخطر " تأثراً بالعوامل التالية:

- **صدور المعيار رقم (٧٨) الامريكى حول دراسة وفهم المراجع الخارجى للرقابة الداخلية والتى استند فيها على الاطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة (COSO) والذى يتضمن من بين محتوياته الخمسة المطلوب دراستها وفهمها وتقييمها تقييم الخطر**

- **(Risk Assessment)**
- **انتشار مفهوم ادارة الخطر "Risk management" وتطبيقاته كأحد آليات التعامل مع المخاطر.**
- **تعرض المهنة الى العديد من الانتقادات التى تركزت حول علاقة المراجع الخارجى بالخطر فإذا كانت مراجعة خطر الأعمال يمكن أن يؤديها المراجع كخدمة بخلاف المراجعة، وفى اطار المراجعة يقوم بدراسة وفهم وتقييم مدى تقييم الادارة للمخاطر التى تواجه الشركة ، فلماذا إذن لم تتم عملية المراجعة على أساس الخطر ؟!**
- **صدور قانون (sarbans & oxly) والذى شددد على ضرورة تركيز المراجع على تقييم الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO وتركيز المراجع على المخاطر التى تتعرض لها.**
- **إصدار مجمع المحاسبين الأمريكى (AICPA) لمجموعة من المعاير أطلق عليها مجموعة معايير الخطر "Risk standards " وهى من المعيار ١٠٤ الى المعيار ١١١. والتى تعتبر تأكيد صريحاً على التوجه المعاصر للمراجعة لتتحول من وضعها التقليدى الى مدخلها المعاصر على أساس الخطر .**
- **المطالبة بشكل متزايد عقب الأزمة المالية بضرورة تطوير الأداء التقليدى لعملية المراجعة وإعتماد آلية المراجعة على أساس الخطر خاصة فى قطاع البنوك التى كانت مركزا لحدوث الأزمة المالية (٢٠٠٨) وهى أول المتأثرين بشكل عام عند حدوث اضطرابات أو أزمات مالية.**

وبذلك أصبحت آلية اداء المراجعة على أساس الخطر هى المدخل المناسب لمواجهه تحديات مهنة المراجعة خاصة فى ظل اوقات الإضطرابات والأزمات المالية وتعتمد تلك الألية فى أدائها على المنهج الاجرائى التالي:((2007),.Robert K / COSO) (2004 / MICHAEL R. ,(2009)/ U.S.Chamber of commerce,(2006))

- **دراسة وتفهيم طبيعة نشاط العميل والطروف البيئية التى يعمل بها.**
- **تحديد المخاطر التى تواجه العميل. وتحليل وتصنيف وترتيب المخاطر التى تواجة العميل.**
- **تقييم المخاطر التى تواجه العميل.ودراسة وتفهم وتقييم الرقابة الداخلية (**
- **تصميم طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية للمراجعة (اجراءات المراجعة) فى ضوء تقييم المخاطر التى تواجه العميل ومدى فاعلية الرقابة الداخلية فى مواجهة هذه المخاطر.**

البعد الخامس: التوجهات المعاصرة لتعظيم منفعة تقرير المراجع:

تركزت التوجهات المعاصرة فى مجال تقرير المراجعة على توسيع نطاق الأفصاح من خلال الفقرات التوضيحية التى يمكن أن يتضمنها التقرير عن الجوانب والمجالات التى تعتبر أكثر أهمية للمستخدمين لتقرير المراجع خاصة فى ظل الإضطرابات والأزمات المالية ومن ثم يجب أن يتسع نطاق الفقرات التوضيحية التى يوردها المراجع عقب فقرة الرأى لتشمل الفقرات المعبرة عما يلى: (ACCA . 2009/ 2009C. AICPA / Jorge A. 2009)

- **مدى التزام إدارة الشركة بإطار ادارة الخطر فى تعاملها مع المخاطر التى تواجهها.**
- **مدى قيام الادارة بتقييم فرض إستمرار الشركة أى مدى قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً.**
- **مدى تأثير الإضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية على قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً.**
- **مدى معقولية تقديرات القيمة العادلة.**

القسم الرابع

الدراسة الميدانية

◄اهداف الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية في هذا البحث تحقيق الهدفين التاليين:

- **تقييم مدي حاجة دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية الي تديم من وجهة نظر الممارسين لمهنة المراجعة في مصر، وما هي اهم جوانب الدعم المطلوبة لتفعيل دور المراجعة واداء المراجعين في ظل تلك الظروف .**
- **تقييم مدي استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .**

◄ فروض الدراسة الميدانية :

تحقيقا لاهداف البحث تسعي الدراسة الميدانية الي اختبار الفروض التالية:

الفرض الاول : هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية.

ويصاغ فى عدة فروض فرعية كمايلى :

الفرض الفرعى الاول :هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية من خلال تنظيم ورقابة ممارسة المهنة على المستوى العالمى من وجهة نظر الاكاديميين / و الممارسين للمراجعة في مصر.

الفرض الفرعى الثانى: هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية من خلال تطوير الإطار الفكري للمراجعة من وجهة نظر الاكاديميين / و الممارسين للمراجعة في مصر.

الفرض الفرعى الثالث: هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية من خلال تطوير التكوين الذاتي للمراجعين من وجهة نظر الاكاديميين / و الممارسين للمراجعة في مصر.

الفرض الفرعى الرابع: هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية من خلال تفعيل أداء المراجعين من وجهة نظر الاكاديميين / و الممارسين للمراجعة في مصر.

الفرض الفرعى الخامس: هناك حاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والازمات المالية من خلال توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة من وجهة نظر الاكاديميين / و الممارسين للمراجعة في مصر.

الفرض الثانى : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم

المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

ويصاغ فى عدة فروض فرعية كمايلى :

الفرض الفرعى الاول : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لمرحلة تخطيط المراجعة والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

الفرض الفرعى الثانى : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على قدرة الشركة على الاستمرار، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

الفرض الفرعى الثالث : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على معقولية تقييم القيمة العادلة، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

الفرض الفرعى الرابع : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على سلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة ، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

الفرض الفرعى الخامس : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدي معقولية إدارة الخطر والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية

العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

الفرض الفرعى السادس : عدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين للمجالات وآلاليات الجديدة للمراجعة والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

◄تصميم الدراسة الميدانية:

- **مجتمع الدراسة:**

يشمل مجتمع الدراسة جميع مكاتب المراجعة العاملة في مصر ، والاكاديميين فى مجال المراجعة ممن لهم اهتمام بممارسة المهنة .

- عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في اختيار العينة علي الاسلوب الانتقائي حيث ركز علي المكاتب الكبيرة في مصر وايضا علي المكاتب التي تقوم بممارسة المراجعة في المؤسسات المالية، كما حرص الباحث ان مدة خبرة المستقصي داخل المكتب بحد ادني عشر سنوات خبرة في ممارسة المراجعة(اختار الباحث عينة من ٥٠ ممارس). وتم اختيار الاكاديميين ممن لهم اهتمام بممارسة المهنة (اختار الباحث عينة من ٢٠ اكاديمى). وتحقيقا لاهداف الدراسة الميدانية كانت الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل كمايلى:

بيان	استمارات موزعة	استمارات مستلمة	استمارات صالحة للتحليل	النسبة الى الاجمالى
الممارسين	٥٠	٤٣	٣٩	٧٨ %
الاكاديميين	٢٠	١٧	١٤	٧٠ %

- **وسيلة جمع البيانات :**

اعتمد الباحث بشكل اساسي علي قائمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات مع المقابلات الشخصية للرد علي استفسارات بعض الممارسين عن بعض البيانات الواردة بالاستبيان (قائمة

الاستبيان واردة في ملحق البحث رقم (١) وقد تضمنت القائمة سؤالين بما يحقق اهداف الدراسة الميدانية كما يلي:

السؤال	الهـــدف
الأول	تقييم مدي حاجة دور المراجعة وأداء المراجعين في ظروف الاضطرابات والأزمات المالية إلي دعم
الثاني	تقييم مدي استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في أداء المراجعة في ضوء (الدروس المستفادة من الأزمة المالية (٢٠٠٨) .

- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة :

لتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية المتاحة بنظام SPSS وتشغيلها علي الحاسب الآلي وهذه الأساليب هي :

- **الجداول التكرارية: لبيان القيم (الاستجابات) وتكرارها ونسبتها المئوية.**
- **المتوسطات المرجحة: تحسب بعد ترجيح الإجابات بأرقام ترجيحية بقسمة مجموع القيم المرجحة علي عددها.**
- **الانحرافات المعيارية: لتحديد مدي انحراف المتغيرات عن القيمة الوسيطة لكل متغير (عنصر).**
- **معامل ألفا كرونباخ : لقياس مدي ثبات عبارات أو أسئلة كل بند باختلاف عينة الدراسة .**
- **اختبار "ت" للفرق بين عينتين مستقلتين : لأختبار مدي وجود فروق حقيقية ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد العينتين من الأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة .**

- **المعايير المستخدمة فى تحليل النتائج :**

- **يقال أن عبارات أو أسئلة كل محور لها صفة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ إذا كانت قيمته أكبر من أو تساوي ٠.٥ وغير ذلك لا يكون المحور متصف بصفة الثبات.**
- **مقارنة الدلالة الإحصائية .Sig لاختبار "ت" بـــ (مستوي المعنوية٥ %) فإذا كانت Sig. > 0.025 معني ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية " معنوية" والعكس.**
- **لتحديد مدى الحاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية، و مدى استجابة الممارسة المهنية فى مصرللتوجهات**

العالمية المعاصرة فى اداء المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها ،يتم الاعتماد على المتوسط المرجح لاستجابة المستقصين كمايلى :

المتوسط المرجح	درجة الحاجة / الاستجابة
من ١ إلي ٢.٥٩	ضعيفة
من ٢.٦٠ إلي ٣.٣٩	متوسطة
من ٣.٤٠ إلي ٥	قوية

- نتائج اختبار "ت":

لبحث مدي وجود فروق معنوية أو غير معنوية بين استجابات أفراد العينة من الأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة وذلك فيما يتعلق بالهدف الاول للدراسة الميدانية (تقييم مدى الحاجة الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية) جاءت النتيجة كما يلي:

الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية	دلالة اختبار ت .Sig	نتيجة الفرض
• تنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي .	٠.٨٣٧	لا يوجد فروق معنوية
• تطوير الإطار الفكري للمراجعة.	٠.٠٨٢	لا يوجد فروق معنوية
• تطوير التكوين الذاتي للمراجعين .	٠.٠٣٢	لا يوجد فروق معنوية
• تفعيل أداء المراجعين .	٠.٠٣٢	لا يوجد فروق معنوية
• توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة .	٠.٠٠٠	يوجد فروق معنوية

- نتائج تحليل البيانات:

الهدف الأول: تقييم مدي الحاجة إلي دعم دور المراجعة واداء المراجين في مصر فى ظل اوقات الاضطرابات والأزمات المالية

جدول رقم (١): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية

الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة واداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• تنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي.	متوسطة	متوسطة
• تطوير الإطار الفكري للمراجعة.	قوية	قوية
• تطوير التكوين الذاتي للمراجعين.	قوية	متوسطة
• تفعيل أداء المراجعين.	قوية	قوية
• توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة.	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (١) إلى أن إتجاهات أراء المستقصين (أكاديمية / ممارسين) قد جاءت مثتفقة حول درجة الحاجة إلى بعض الجوانب المقترحة لدعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظل ظروف الإضطرابات والأزمات المالية، حيث عبرت عن الحاجة بدرجة قوية إلى تطوير الأطار الفكرى للمراجعة، وتفعيل أداء المراجعين، وتوسيع نطاق الأفصاح بتقرير المراجع، وعبرت عن الحاجة بدرجة متوسطة عن تنظيم ورقابة الممارسة المهنية على المستوى العالمى، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة الإجراءات اللازمة لذلك (وفقاً لوجهة نظر بعض المستقصين)، أما فيما يختص بالتطوير الذاتى للمراجعين فقد إختلفت وجهة نظر الممارسين حيث عبرت أراء الاكاديميين عن الحاجة بدرجة قوية، بينما عبرت أراء الممارسين عن الحاجة بدرجة متوسطة. وبذلك يتم قبول الفرض الأول بأن هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية.

جدول رقم (٢): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية

الجوانب المقترحة لتنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• هيكل معرفة يتضمن البعد الاقتصادي للمعاملات المالية العالمية وتأثيرها علي الشركات والمؤسسات المالية	قوية	قوية
• متطلبات التدريب والترخيص بالممارسة المهنية علي المستوي العالمي	قوية	متوسطة
• منظمة مهنية عالمية ذات سلطات (تنظيمية واشرافية ورقابية) علي مكاتب المراجعة المرخص لها بممارسة المهنة عالميا	متوسطة	متوسطة
• دستور مهني يضم مبادئ وقواعد السلوك المهني علي المستوي العالمي	قوية	متوسطة

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن أتجاهات المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن بعض الجوانب المقترحة لتنظيم وممارسة المهنة عالمياً، حيث عبرت عن الحاجة بدرجة قوية إلى تطوير هيكل معرفة المراجعين ليتضمن البعد الإقتصادى للمعاملات المالية العالمية وتأثيرها على الشركات والمؤسسات المالية، والحاجة بدرجة متوسطة إلى منظمة مهنية عالمية، بينما إختلفت اتجاهات الأراء حول متطلبات التدريب والترخيص بالممارسة المهنية على المستوى العالمى، ودستور مهنى على المستوى العالمى حيث عبرت أراء الأكاديمين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت أراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت أراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الأول من الفرض الأول بأن هناك حاجة بدرجة قوية إلى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى ظل الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية من خلال تنظيم ورقابة ممارسة المهنة على المستوى العالمى.

جدول رقم (٣): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتطوير الإطار الفكري للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتطوير الإطار الفكري للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• اتساع مفهوم المراجعة ليشمل جمع وتقييم الأدلة حول مدي تأثير الظروف الاقتصادية الراهنة في ضوء المعايير الاقتصادية العالمية	قوية	متوسطة
• اتساع أهداف المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات الاقتصادية العالمية .	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (٣) إلى أن اتجاهات أراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن أحد الجانبين المقترحين لتطوير الأطار الفكرى وهو توسيع أهداف المراجعة حيث عبرت الأراء عن الحاجة إليه بدرجة قوية،اما بشان توسيع مفهوم المراجعة فقد عبرت آراء الأكاديميين عن الحاجة إليه بدرجة قوية فى حين عبرت آراء الممارسين عن الحاجة اليه بدرجة متوسطة.

جدول رقم (٤): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع أهداف المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتوسيع أهداف المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• أن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري نتيجة الفش والخطأ والمخالفات القانونية	قوية	قوية
• أن الشركة قادرة علي الاستمرار في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	قوية
• أن القيمة العادلة قد تم تقييمها بشكل معقول في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	قوية
• أن إدارة الشركة قد تمكنت بشكل معقول من إدارة المخاطر التي واجهتها نتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	متوسطة

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن اتجاهات أراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى توسيع نطاق أهداف المراجعة ليشمل التحقق من أن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الغش والخطأ والمخالفات القانونية ، وأن الشركة قادرة على الأستمرار فى ظل ظروف الأضطرابات المالية، وان القيمة العادلة قد تم تقيمها بشكل معقول فى مثل تلك الظروف، فقد عبرت الآراء عن الحاجة إلى ذلك قوية، بينما إختلفت آراء الأكاديمين والممارسين حول درجة الحاجة إلى التحقق من أدارة المخاطر بشكل معقول فى ظل ظروف الإضطرابات المالية حيث عبرت آراء الإكاديمين عن الحاجة إلى ذلك بدرجة قوية بينما الممارسين فقد عبرت أرائهم عن الحاجة إلى ذلك بدرجة متوسطة وربما لأن ذلك يعد نظاماً مستحدثاً لاداء المراجعة وسوف يلقى المزيد من الاعباء والمسؤوليات على الممارسين لذلك فهم يتحفظون بشان درجة الحاجة اليه وفقاً لمقابلة شخصية مع أحد الممارسين عند مناقشة مدى منطقية النتائج. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الثانى من الفرض الأول بأن هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية من خلال تطوير الأطار الفكرى للمراجعة (المفاهيم والأهداف).

جدول رقم (٥): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع أهداف المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتطوير التكوين الذاتي للمراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• اعادة النظر فى تأهيل المراجع علميا .	قوية	متوسطة
• اعادة النظر فى تدريب المراجعين .	قوية	قوية
• دعم العناية المهنية من جانب المراجعين .	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن أتجاهات أراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى اعادة النظر فى تدريب ودعم العناية المهنية للمراجع ، حيث عبرت كافة الأراء عن الحاجة إلى إعادة النظر فى تأهيل المراجع علمياً بدرجة قوية بينما عبرت أراء الأكاديمين عن الحاجة إلى إعادة النظر فى تأهيل المراجع علمياً بدرجة قوية، بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إلى ذلك بدرجة متوسطة.

جدول رقم (٦): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تاهيل المراجع علميا في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تاهيل المراجع علميا في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• الأدوات والأساليب المالية المستحدثة والمعقدة وطرق التعامل بها وطرق معالجتها .	قوية	متوسطة
• المعاملات والصفقات المالية العالمية وتأثيراتها محليا وإقليميا وعالميا .	قوية	متوسطة

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن أتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت مختلفة بشأن توسيع نطاق تأهيل المراجع علمياً ليشمل كل من الأدوات والأساليب المالية المستحدثة والمعقدة ، وطرق التعامل بها ، ومعالجتها ، والمعاملات والصفقات المالية العالمية وتأثيرها محلياً واقليمياً وعالمياً ، حيث عبرت اراء الأكاديميين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت أراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة (ربما يؤكد ذلك على تحفظ الممارسين تجاه أية أعباء أو مسؤوليات جديدة).

جدول رقم (٧): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تدريب المراجع عمليا في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تدريب المراجع عمليا في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• تقييم مدي ونطاق تأثيرات الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	متوسطة
• كيفية مراجعة الأدوات المالية المستحدثة والمعقدة	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (٧) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى تدريب المراجعين على كيفية مراجعة الأدوات المالية المستحدثة والمعقدة حيث عبرت عنها الأراء بدرجة قوية، بينما عبرت أراء الإكاديميين عن الحاجة إلى

تدريب المراجعين على تقييم مدى ونطاق تأثيرات الظروف الأقتصادية الراهنة بدرجة قوية، فى حين أن اراء الممارسين عبرت عن الحاجة إلى ذلك بدرجة متوسطة.

جدول رقم (٨): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لدعم العناية المهنية من جانب المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.

الجوانب المقترحة لدعم العناية المهنية من جانب المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• زيادة درجة الشك المهني .	قوية	قوية
• التركيز علي نزاهة الإدارة في ظل ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية	قوية	قوية
• التركيز علي تقييم مدي سلامة إدارة المخاطر المستحدثة التي تواجه الشركة في ظل ظروف الاضطرابات والازمات المالية	قوية	قوية
• ترشيد الأحكام المهنية بحيث تعتمد أكثر علي المعرفة والمهارة والخبرة	قوية	متوسطة

يشير الجدول رقم (٨) إلى أنا اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى زيادة درجة الشك المهنى من جانب المراجع، والتركيز على نزاهة الإدارة، والتركيز على تقييم ادارة المخاطر المستحدثة، حيث عبرت الآراء عن الحاجة إلى ذلك بدرجة قوية، أما فيما يتعلق بالحاجة إلى ترشيد الأحكام المهنية للمراجعين فقد عبرت اراء الاكاديميين عن الحاجة اليها بدرجة قوية بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة (وذلك يؤكد ايضا على تحفظ الممارسين تجاه أية أعباء أو مسؤوليات جديدة). وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الثالث من الفرض الأول بأن هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية من خلال تطوير التكوين الذاتى للمراجعين (تأهيل علمى، وعملى، وعناية مهنية).

جدول رقم (٩): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لدعم العناية المهنية من جانب المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتفعيل أداء المراجعين في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• توسيع نطاق تخطيط المراجعة .	قوية	قوية
• استحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة .	قوية	قوية
• استحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة .	قوية	متوسطة

يشير الجدول رقم (٩) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى توسيع نطاق تخطيط المراجعة، واستخدمت اجراءات مراجعة المجالات مراجعة قائمة حيث عبرت الأراء عن الحاجة إلى ذلك بدرجة قوية، أما فيما يتعلق بالحاجة إلى أستحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة فقد عبرت أراء الأكاديمية عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة.

جدول رقم (١٠): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تخطيط المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق تخطيط المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• تصميم الاجراءات التي تضمن توفير التأكيد المعقول بان القوائم خالية من التحريف الجوهري نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتي قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية	• قوية	• قوية
• تصميم الاجراءات التي تضمن توفير التأكيد المعقول بان الشركة قادرة علي الاستمرار في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة	• قوية	• قوية
• تصميم الاجراءات التي تضمن توفير التأكيد المعقول حول معقولية تقييم القيمة العادلة في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة	• قوية	• قوية
• تصميم الاجراءات التي تضمن توفير التأكيد المعقول حول الإدارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للظروف الاقتصادية الراهنة	• قوية	• متوسطة

يشير الجدول رقم (١٠) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشأن درجة الحاجة إلى توسيع نطاق تخطيط المراجعة ليشمل تصميم الإجراءات التى تضمن توفير التأكيد المعقول بأن:

- القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة ضغوط تأثير الظروف الأقتصادية.
- الشركة قادرة على الأستمرار فى ظل الأضطرابات والأزمات المالية.
- معقولية تقييم القيمة العادلة فى ظل الأضطرابات والأزمات المالية.

حيث عبرت الأراء عن الحاجة إلى ذلك بدرجة قوية أما بشان تصميم إجراءات تضمن توفير التأكيد المعقول حول سلامة أدارة المخاطر المستحدثة فقد عبرت أراء الأكاديميين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة، وهذا يؤكد على صدق النتائج حيث جاءت اراء الممارسين متسقة تماماً مع ارائهم حول توسيع أهداف المراجعة بشأن التحقق من الأدارة السليمة للمخاطر التى تواجه الشركة نتيجة الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية (جدول رقم ٤) ويؤكد ذلك أيضاً على تحفظ الممارسين فى مصر تجاه المسؤوليات والأعباء الجديدة.

جدول رقم (١١): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لاستحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لاستحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• تقييم مدي قدرة الشركة علي الاستمرار في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	قوية
• تقييم مدي معقولية القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة	قوية	قوية
• مراجعة الأدوات والأساليب المالية المعقدة والمعاملات المالية العالمية	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (١١) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشان كافة الجوانب المقترحة لاستحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة مثل:

- تقييم قدرة الشركة على فى ضوء ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية.

- تقييم معقولية القيمة العادلة ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية.

- مراجعة الأدوات المالية المعقدة والأساليب المالية المستحدثة.

حيث عبرت كافة الأراء عن الحاجة إليها بدرجة قوية.

جدول رقم (١٢): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لاستحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .

الجوانب المقترحة لاستحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• مراجعة خطر الأعمال كمجال جديد للمراجعة .	قوية	متوسطة
• مراجعة إدارة الخطر كمجال جديد للمراجعة .	قوية	متوسطة
• المراجعة علي أساس الخطر كآلية جديدة لأداء المراجعة .	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن اتجاهات أراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت مختلفة بشأن درجة الحاجة إلى مراجعة خطر الأعمال، ومراجعة أدارة الخطر كمجالين جديدين للمراجعة حيث عبرت أراء الأكاديميين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة قوية، بينما عبرت اراء الممارسين عن الحاجة إليها بدرجة متوسطة (وهذا تاكيد على تحفظ الممارسين فى مصر تجاه المجالات الجديدة التى قد تفرض عليهم أعباء ومسؤوليات جديدة) أما بشان المراجعة على أساس الخطر كالية جديدة لاداء المراجعة فقد اتفقت الاراء بشان الحاجة أليها بدرجة قوية. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الرابع من الفرض الأول بأن هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية من خلال تفعيل أداء المراجعين (تخطيط المراجعة، استحداث إجراءات مراجعة لمجالات قائمة، أستحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة).

جدول رقم (١٣): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى الحاجة الى الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.

الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية .	درجة الحاجة الى الدعم من وجهة نظر	
	الاكاديميين	الممارسين
• الإفصاح باستخدام الفقرات التوضيحية عن مدي خلو القوائم المالية من التحريف الجوهري.	قوية	قوية
• الإفصاح باستخدام الفقرات التوضيحية عن مدي قدرة الشركة علي الاستمرار.	قوية	قوية
• الإفصاح باستخدام الفقرات التوضيحية عن مدي معقولية القيمة العادلة.	قوية	قوية
• الإفصاح باستخدام الفقرات التوضيحية عن مدي سلامة إدارة (التعامل مع) المخاطر التي تواجه الشركة .	قوية	قوية
• الإفصاح باستخدام الفقرات التوضيحية عن مدي خلو القوائم المالية من التحريف الجوهري .	قوية	قوية

يشير الجدول رقم (١٣) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين (أكاديميين / ممارسين) جاءت متفقة بشان كافة الجوانب المقترحة لتوسيع نطاق الإفصاح فى تقرير المراجع من خلال الفقرات التوضيحية حيث عبرت كافة الأراء عن الحاجة اليها بدرجة قوية. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الخامس من الفرض الأول بأن هناك حاجة إلى دعم دور المراجعة واداء المراجعين من خلال توسيع نطاق الأفصاح بتقرير المراجعة باستخدام الفقرات التوضيحية.

الهدف الثاني: تقييم مدي استجابة الممارسة المهنية في مصر للتوجهات المعاصرة في ظل الأزمات.

جدول رقم (١٤): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى اداء المراجعة في ظل ظروف الأضطرابت والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى اداء المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• مرحلة تخطيط المراجعة .	متوسطة
• اجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على قدرة الشركة على الاستمرار، ومعقولية تقييم القيمة العادلة، وسلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة.	متوسطة
• اجراءات لتقييم مدي معقولية إدارة الخطر.	متوسطة
• استحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.	ضعيف

يشير الجدول رقم (١٤) إلى أن اتجاهات اراء المستقصين من الممارسين لمهنة المراجعة فى مصر حول درجة أستجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى أداء المراجعة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية قد عبرت عن الأستجابة لتلك التوجهات فى مرحلة التخطيط ، ومرحلة تقييم الأستمرارية ، وإجراءات تقييم معقولية ادارة الخطر بدرجة متوسطة، بينما أستجابة بدرجة ضعيفة لتوجهات أستحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة فى ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية. وبذلك يتم قبول الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

جدول رقم (١٥): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى مرحلة تخطيط المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى مرحلة تخطيط المراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• تصميم اجراءات للتحقق من أن القوائم خالية من التحريف الجوهري نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتي قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية	قوية
• تصميم اجراءات للتحقق من أن الشركة قادرة علي الاستمرار في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة .	قوية
• تصميم اجراءات للتحقق من معقولية تقييم القيمة العادلة في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة	متوسطة
• تصميم اجراءات للتحقق من ان الإدارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للظروف الاقتصادية الراهنة	ضعيف

يشير الجدول رقم (١٥) إلى أن اتجاهات اراء الممارسين حول التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة فى مرحلة التخطيط للمراجعة جاءت بدرجة قوية بشأن:

- **تصميم إجراءات للتحقق من أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الظروف الأقتصادية.**
- **تصميم إجراءات للتحقق من أن قدرة الشركة على الأستمرار ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.**

بينما عبرت الأراء عن أستجابة الممارسة المهنية بدرجة متوسطة لتصميم إجراءات للتحقق من معقولية القيمة العادلة فى ظل ظروف الإضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية، أما فيما يختص بدرجة الأستجابة لتصميم اجراءات للتحقق من سلامة ادارة المخاطر المستحدثة والمصاحبة لظروف الأضطرابات والأزمات المالية فقد عبرت الأراء عن الاستجابة لها بدرجة ضعيفة.

وهنا يود الباحث أن يشير إلى ما يلى:

- أن درجة الأستجابة القوية لاجراءات التحقق من أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى تاتى منطقية حيث أن تلك المسؤولية من المسؤوليات التقليدية للمراجعين فى مختلف الظروف.
- أن درجة الأستجابة القوية لإجراءات التحقق من الأستمرارية تشير إلى عدم ادراك الممارس المهنى إلى أن هناك إجراءات مستحدثة وفقاً لإصدارات مهنية عقب الأزمة المالية (٢٠٠٨) فى هذا الصدد ويؤكد على ذلك درجة الأستجابة لتلك الإجراءات التى يشير إليها الجدول رقم (١٦).

وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الاول من الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لمرحلة تخطيط المراجعة والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

جدول رقم (١٦): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى اجراءات تقييم الاستمرارية في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى اجراءات تقييم الاستمرارية في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• دراسة وتقييم مدي النقص في التمويل المتاح أمام المنشآت	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي التغير في مؤشرات السلامة المالية	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي قدرة المنشأة علي الالتزام باتفاقيات قروضها	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي تحفظ المقرضين في منح القروض	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي استعداد المقرضين لتجديد القروض مستقبلا	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي قيام الإدارة بتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي كفاية الإفصاح عن المخاطرة وعدم التأكد	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي تأثير الانخفاض في الأصول والخسائر علي قدرة المنشأة في الوفاء بإتفاقيات قروضها	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي التغير في بنود اتفاقيات القروض والالتزامات الأخري	متوسطة

• دراسة وتقييم مدي الطلب الفوري للقروض من جانب المقرضين	ضعيفة

يشير الجدول رقم (١٦) إلى أن اتجاهات اراء الممارسين حول مدى أستجابة الممارسة للمراجعة فى مصر للإجراءات المستحدثة لتقييم قدرة الشركة على الأستمرار مستقبلاً فى ظل ظروف الإضطرابات والأزمات المالية حيث عبرت الأراء عن درجة أستجابة ضعيفة لمعظم الإجراءات ومتوسطة للباقى، وهذا يوكد على أن درجة الأستجابة القوية لأجراءات تقييم الأستمرارية بشكل عام التى اشار إليها الجدول رقم (١٥) تشير إلى أن الممارس فهمها على أنها الإجراءات العادية.

وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الثانى من الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على قدرة الشركة على الاستمرار، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

جدول رقم (١٧): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى اجراءات تقييم معقولية تقييم القيمة العادلة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى اجراءات تقييم معقولية تقييم القيمة العادلة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• دراسة وتقييم مدي موضوعية القياس للقيمة العادلة	قوية
• دراسة وتقييم مدي الحاجة إلي توحيد الاحكام المهنية فيما بين الإدارة والمراجعين والخبراء في التقييم	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي سلامة العرض علي أساس القيمة العادلة	قوية
• دراسة وتقييم مدي كفاية الإفصاح عن الطرق المتبعة في التقييم	قوية
• دراسة وتقييم مدي معقولية نماذج التسعير المستخدمة التسعير المستخدمة لتسعير الأوراق والأدوات المالية	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي تأثير الظروف الاقتصادية علي قيم الأصول والألتزامات	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية	قوية
• دراسة وتقييم مدي ملاءمة نماذج التسعير والتقييم المستخدمة للظروف الاقتصادية	متوسطة

• دراسة وتقييم مدي تحديد المخاطر التي تواجه التقييم في ظل الأزمات الاقتصادية	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي تأثير الاضطرابات الاقتصادية علي خطط الاستثمار	ضعيفة

يشير الجدول رقم (١٧) الى ان اتجاهات اراء الممارسين حول مدى أستجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر لأجراءات تقييم معقولية تقييم القيمة العادلة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية قد عبرت عن درجات الأستجابة كما يلى:

- **درجة أستجابة قوية بشان الأجراءات التقليدية التى يجب أن يؤديها المراجع فى مختلف الظروف.**
- **درجة أستجابة متوسطة وضعيفة بشأن الأجراءات المستحدثة والمصاحبة لظروف الأضطرابات والأزمات المالية. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الثالث من الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على على معقولية تقييم القيمة العادلة، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨).**

جدول رقم (١٨): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة للتحقق من سلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة للتحقق من سلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• دراسة وتقييم مدي تفهم الإدارة لأغراض الأدوات المالية العقدة	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي قيام الإدارة بدراسة وتقييم المخاطر المصاحبة لتلك الأدوات	متوسطة
• دراسة وتقييم مدي اكتمال تسجيل الصفقات المتعلقة بها في الدفاتر	قوية
• دراسة وتقييم مدي كفاية الأساليب والاجراءات الرقابية عليها	قوية
• دراسة وتقييم مدي معقولية تقييمها في الدفاتر والقوائم المالية	قوية
• دراسة وتقييم مدي كفاءة وخبرة العاملين في مجال تلك الأدوات	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي كفاية متابعة الصفقات والمعاملات المتعلقة بها	قوية

• دراسة وتقييم مدي كفاية متابعة الرقابة الدالخلية المطبقة عليها	قوية
• دراسة وتقييم مدي تعاون الإدارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بهذه الأدوات	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدي وجود نظام معلومات واتصالات خاص بالأدوات المالية المعقدة	ضعيفة

يشير الجدول رقم (١٨) إلى اتجاهات أراء الممارسين حول مدى أستجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر لإجراءات التحقق من سلامة أدارة مخاطر الأدوات المالية المستحدثة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية قد عبرت عن درجات الأستجابة كما يلى:

- درجة أستجابة قوية بشان الأجراءات التقليدية التى يجب أن يؤديها المراجع فى مختلف الظروف.

- درجة أستجابة متوسطة وضعيفة بشأن الأجراءات المستحدثة والمصاحبة لظروف الأضطرابات والأزمات المالية.

وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى الرابع من الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين لاجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على معقولية تقييم القيمة العادلة، والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) .

جدول رقم (١٩): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى اجراءات تقييم مدي معقولية إدارة الخطر في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى اجراءات تقييم مدي معقولية إدارة الخطر في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• دراسة وتقييم مدى المام الإدارة بالمخاطر التي تواجه النشاط بصفة خاصة	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدى التحديد السليم للمخاطر التي تواجه النشاط وتعريفها	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدى التصنيف الملاءم للمخاطر التي تواجه الشركة	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدى التحليل المناسب للمخاطر التي تواجه الشركة	ضعيفة

• دراسة وتقييم مدى الترتيب الصحيح من حيث أهمية المواجهة	متوسطة
• دراسة وتقييم مدى سلامة آليات الانذار المبكر للمخاطر	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدى سلامة وسائل وأساليب اكتشاف الخطر عند حدوثة	ضعيفة
• دراسة وتقييم مدى كفاية أساليب مواجهة الخطر	متوسطة
• العناية بقياس ردود الأفعال والتغذية العكسية حول أساليب مواجهة الخطر	ضعيفة

يشير الجدول رقم (١٩) إلى ان اتجاهات اراء الممارسين حول مدى أستجابة الممارسة المهنية فى مصر للإجراءات اللازمة لتقييم مدى معقولية إدارة المخاطر فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية قد عبرت عن درجة استجابة ضعيفة لمعظم تلك الإجراءات وهذا ما يؤكد على اتساق النتائج التى أسفرت عنها الدراسة الميدانية بشأن أجراءات مراجعة أدارة الخطر.

جدول رقم (٢٠): اتجاهات اراء المستقصين حول مدى استجابة الممارسة المهنية للمراجعة فى مصر للتوجهات العالمية المعاصرة فى استحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها.

التوجهات المعاصرة فى استحداث مجالات وآليات جديدة للمراجعة في ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية وتبعاتها	درجة الاستجابة
• مراجعة خطر الأعمال .	ضعيفة
• مراجعة إدارة الخطر .	ضعيفة
• المراجعة علي أساس الخطر كآلية جديدة لآداء المراجعة .	ضعيفة

يشير الجدول رقم (٢٠) إلى أن اتجاهات اراء الممارسين بشأن درجة استجابة الممارسة المهنية فى مصر كمجالات وآليات المراجعة المستحدثة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية قد عبرت عن درجة أستجابة ضعيفة. وبذلك يتم قبول الفرض الفرعى السادس من الفرض الثانى بعدم كفاية استجابة الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين للمجالات وآلاليات الجديدة للمراجعة والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية .

ويخلص الباحث مما تقدم بما يلى:

- **قبول صحة الفرض الثانى وما يرتبط به من فروض فرعية حيث عدم أستجابة الممارسة المهنية للتوجهات المعاصرة لأداء المراجعة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية.**
- **بناءاً على قبول الفرض الأول والذى يشير إلى الحاجة إلى دعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية بدرجة قوية، وأيضاً درجة الأستجابة الضعيفة من جانب الممارسة المهنية فى مصر للتوجهات المعاصرة فى اداء المراجعة فى ظل ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية، فانه يمكن صياغة مدخل مقترح لدعم دور المراجعة وأداء المراجعين فى ظل تلك الظروف من خلال القسم التالى.**

القسم الخامس

المدخل المقترح لدعم دور المراجعة واداء المراجع الخارجي في اوقات الإضطرابات والأزمات المالية .

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية والميدانية من نتائج يقترح المدخل التالى لدعم دور المراجعة واداء المراجع الخارجي في اوقات الإضطرابات والأزمات المالية :

◄اولا : تنظيم مهنة المراجعة عالمياً :

يرى الباحث ان تنظيم مهنة المراجعة عالمياً يتطلب تنظيم المهنة من جوانب اربعة وهى:

- **هيكل المعرفة المطلوب حيث يجب أن يتضمن المنظور الاقتصادى للمعاملات والصفقات المالية الدولية وتأثيراتها الاقتصادية على الشركات والمؤسسات المالية ، بما يتضمن تنمية مهارات المراجعين ورفع قدراتهم فى إعمال أحكامهم المهنية فى مجال الممارسات المهنية العالمية على أساس من المعرفة والمهارة والخبرة.**
- **متطلبات التدريب والترخيص بممارسة المهنة على المستوى العالمى وبرامج التعليم المستمر كمتطلبات لإستمرار الترخيص بالممارسة.**

- **منظمة مهنية عالمية ذات سلطات تنظيمية وتوجيهية واشرافية ورقابية وقضائية على مكاتب المراجعة المرخص لها بممارسة المهنة على المستوى العالمى الى جانب المهام الفرعية التالية:**
  - **تحديد المعاملات والصفقات المالية العالمية التى تكون مجالاً لممارسة المراجعة عالمياً.**
  - **تحديد الأطراف المرتبطة بهذه المعاملات والصفقات المالية العالمية خاصة الأطراف المتأثرة بها.**
  - **تحديد التأثيرات الإقتصادية لهذه المعاملات.**
  - **تحديد الأطراف المستهدفة من تقرير المراجعة حول هذه المعاملات ودراسة وتحديد إحتياجاتهم.**
  - **إصدار معيار لمراجعة المعاملات والصفقات العالمية يوفر الارشادات اللازمة للمراجع العالمى لتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات المراجعة اللازمة.**
  - **إصدار معايير لرقابة جودة اداء المهنة على المستوى العالمى.**
  - **صياغة الأليات اللازمة لمتابعة مدى الالتزام بالمعايير العالمية سواء المتعلقة باداء المراجعة اوالمتعلقة برقابة جودة ادائها على المستوى العالمى.**

ويقترح الباحث أن يتم التنسيق فيما بين المنظمات التالية لتأسيس المنظمة العالمية للمراجعة وهى:

- **الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC).**
- **هيئة الإشراف على مكاتب مراجعة الشركات العامة (POCAB).**
- **المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI).**
- **لجنة بازل للإشراف البنكى(BCBS).**
- **الإتحاد الدولى للإشراف على التأمين (IAIS).**
- **ممثلين عن منظمات مهنية عالمية مثل المجمع الامريكى والانجليزى والكندى وغيرها AICPA / CICA/ E .**
- **ممثلين عن مكاتب المراجعة العالمية..**
- **البنك الدولى (WB).**
- **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى (OECD).**

- **دستور مهنى يتضمن مبادئ وقواعد السلوك المهنى على المستوى العالمى.**

◄ ثانيا :اعادة النظر فى مفهوم واهداف المراجعة :

- **مفهوم المراجعة: حيث يجب أن يتسع ليشمل جمع وتقييم الادلة حول تأثيرا الظروف الاقتصادية الراهنة فى ضوء المعايير الاقتصادية العالمية.**
- **أهداف المراجعة: حيث يجب أن تتسع فى ظل ظروف الاضطرابات الاقتصادية لتشمل توفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية:**
  - **أن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الغش والخطأ والمخالفات القانونية.**
  - **أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة**
  - **أن القيمة العادلة قد تم تقييمها بشكل معقول فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.**
  - **أن إدارة الشركة قد تمكنت بشكل معقول من ادارة المخاطر التى واجهتها نتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة.**

◄ ثالثاً: تطوير التكوين الذاتى للمراجع فى ظل ظروف الاضطرابات المالية بما يتضمن:

- **تأهيل المراجع علمياً: حيث يجب أن يتضمن:**
  - **الادوات والاساليب المالية المستحدثة والمعقدة وطرق التعامل بها وطرق معالجتها.**
  - **المعاملات والصفقات المالية العالمية وتأثيراتها محلياً وإقليمياً .**
- **تدريب المراجع: حيث يجب أن يتسع نطاق التدريب فى ظل ظروف الاضطرابات المالية او الاقتصادية ليشمل التدريب المستمر على:**
  - **تقييم مدى ونطاق تأثيرات الظروف الاقتصادية الراهنة.**
  - **كيفية مراجعة الادوات المالية المستحدثة والمعقدة.**
- **دعم العناية المهنية من جانب المراجعين بما يتضمن ما يلى:**
  - **زيادة درجة الشك المهنى فى ظل الاضطرابات المالية والاقتصادية.**
  - **التركيز على نزاهة الادارة فى ظل ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية.**

- التركيز على تقييم مدى سلامة إدارة المخاطر المستحدثة التى تواجه الشركة فى ظل ظرف الاضطرابات والازمات المالية.
- ترشيد الأحكام المهنية للمراجعين بحيث يعتمد اكثر عل المعرفة والمهارة والخبرة.

◄رابعا :تفعيل اداء المراجعين فى ظل ظروف الاضطرابات المالية بما يشمل:

- **توسيع نطاق تخطيط المراجعة: حيث يجب أن يتسع ليشمل تصميم الاجراءات التى تضمن توفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية:**
  - أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتى قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية.
  - أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.
  - معقولية تقييم القيمة العادلة فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.
  - الادارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للظروف الاقتصادية الراهنة
- **استحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة وتشمل:**
  - استحداث إجراءات مراجعة لتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وتشمل دراسة وتقييم مدى :
    - النقص في التمويل المتاح أمام المنشآت
    - التغير في مؤشرات السلامة المالية
    - قدرة المنشأة علي الالتزام باتفاقيات قروضها
    - تحفظ المقرضين في منح القروض
    - استعداد المقرضين لتجديد القروض مستقبلا
    - قيام الإدارة بتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار
    - كفاية الإفصاح عن المخاطرة وعدم التأكد
    - تأثير الانخفاض في الأصول والخسائر علي قدرة المنشأة في الوفاء بإتفاقيات قروضها
    - التغير في بنود اتفاقيات القروض والالتزامات الأخري
    - الطلب الفوري للقروض من جانب المقرضين
  - استحداث اجراءات لتقييم مدى معقولية القيمة العادلة فى ظل الظروف الاقتصادي الراهنة وتشمل دراسة وتقييم مدي :

- **موضوعية القياس للقيمة العادلة**
- **الحاجة إلي توحيد الاحكام المهنية فيما بين الإدارة والمراجعين والخبراء في التقييم**
- **سلامة العرض علي أساس القيمة العادلة**
- **كفاية الإفصاح عن الطرق المتبعة في التقييم**
- **معقولية نماذج التسعير المستخدمة التسعير المستخدمة لتسعير الأوراق والأدوات المالية**
- **تأثير الظروف الاقتصادية علي قيم الأصول والألتزامات**
- **عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية**
- **ملاءمة نماذج التسعير والتقييم المستخدمة للظروف الاقتصادية**
- **تحديد المخاطر التي تواجه التقييم في ظل الأزمات الاقتصادية**
- **تأثير الاضطرابات الاقتصادية علي خطط الاستثمار**

- **استحداث اجراءات لمراجعة الادوات والاساليب المالية المعقدة والمعاملات المالية العالمية وتشمل دراسة وتقييم مدي :**
  - **تفهم الإدارة لأغراض الأدوات المالية العقدة**
  - **قيام الإدارة بدراسة وتقييم المخاطر المصاحبة لتلك الأدوات**
  - **اكتمال تسجيل الصفقات المتعلقة بها في الدفاتر**
  - **كفاية الأساليب والاجراءات الرقابية عليها**
  - **معقولية تقييمها في الدفاتر والقوائم المالية**
  - **كفاءة وخبرة العاملين في مجال تلك الأدوات**
  - **كفاية متابعة الصفقات والمعاملات المتعلقة بها**
  - **كفاية متابعة الرقابة الدالخلية المطبقة عليها**
  - **تعاون الإدارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بهذه الأدوات**
  - **وجود نظام معلومات واتصالات خاص بالأدوات المالية المعقدة .**

- **استحداث مجالات واليات جديدة للمراجعة فى ظل ظروف الاضطرارات والازمات المالية وتشمل:**

- مراجعة خطر الأعمال حيث يركز المراجع على تحديد وتصنيف وترتيب المخاطر التى تواجه الشركة وتقييم مدى تأثيره ودراسة مدى كفاية الرقابة الداخلية فى مواجهتها.
- مراجعة ادارة الخطر كمجال جديد للمراجعة حيث يركز المراجع على كيفية تعامل الادارة مع المخاطر التى تواجهها والتى فرضتها الظروف الاقتصادية الراهنة.
- المراجعة على أساس الخطر كألية جديدة لاداء المراجعة حيث يتم تحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات المراجعة فى ضوء نوعية وأثر المخاطر التى تواجه الشركة فى ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة.

◄**خامساً: تعظيم منفعة تقريرالمراجع من خلال توسيع نطاق الافصاح باستخدام الفقرات التوضيحية خاصة حول الجوانب التالية:**

- مدى خلو القوائم المالية من التحريف الجوهرى.
- مدى قدرة الشركة على الاستمرار.
- مدى معقولية القيمة العادلة .
- مدى سلامة ادارة المخاطر التى تواجه الشركة.
- مدى تإثير الظروف الاقتصادية الراهنة على الشركة.

النتائج والتوصيات

اولا :النتائج :

◄ اسفرت الدراسة التحليلية عن النتائج التالية :

- ان هناك ضرورة لان يعاد النظر فى العديد من جوانب الاطار الفكرى للمراجعة حتى يلائم بدرجة افضل متطلبات الظروف الإقتصادية الحالية والتى تشهد اضطرابات لم يشهدها الاقتصاد العالمى من قبل .
- تعددت وتنوعت مجهودات المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة فى ظل الأزمة المالية(٢٠٠٨) ، من حيث الجهات المصدرة لها ، و من حيث الجوانب و المجالات موضع التركيز ، و جاءت- فى معظمها- في صورة تنبيهات Alerts و تحذيرات

Warnings للمراجعين ، أي أنها بمثابة توجيهات لاداء المراجعين مستقبلا في ضوء التحديات التي طرحتها الأزمة المالية .

- **تركزت التوجهات المعاصرة لاداء المراجعة فى مجالات الاداء التالية :**
  - **تنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي .**
  - **تطوير الإطار الفكري للمراجعة.**
  - **تطوير التكوين الذاتي للمراجعين .**
  - **تفعيل أداء المراجعين .**
  - **توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة .**

◄اسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية :

- **ان هناك حاجة بدرجة بين القوية والمتوسطة (من وجهة نظر الاكاديميين والممارسين) الى دعم دور المراجعة واداء المراجعين فى ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية من خلال الجوانب المقترحة التالية :**
  - **تنظيم ورقابة ممارسة المهنة علي المستوي العالمي .**
  - **تطوير الإطار الفكري للمراجعة.**
  - **تطوير التكوين الذاتي للمراجعين .**
  - **تفعيل أداء المراجعين .**
  - **توسيع نطاق الإفصاح بتقرير المراجعة .**

- **ان هناك استجابة بدرجة بين الضعيفة والمتوسطة من جانب الممارسة المهنية للمراجعة في مصر للتوجهات المعاصرة في اداء المراجعين والتي نادت بها معظم المنظمات المهنية العالمية في اطار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (٢٠٠٨) ، فى جوانب الاداء التالية:**
  - **مرحلة تخطيط المراجعة .**
  - **اجراءات تقييم مدى تاثير ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية على:**
    - **قدرة الشركة على الاستمرارمستقبلا.**
    - **معقولية تقييم القيمة العادلة .**

- سلامة إدارة مخاطر الأدوات المالية المعقدة والمستحدثة .
  - اجراءات تقييم مدي معقولية إدارة الخطر.
  - مجالات وآليات جديدة للمراجعة .

ثانيا : التوصيات:

١- الى الأكاديميين: حيث يوصى الباحث بما يلى:

- **تقييم مدى ملاءمة مفهوم وأهداف المراجعة لمتطلبات بيئة التطبيق المستحدثة خاصة فى ظل ظروف الأضطرابات والأزمات المالية.**
- **تقييم مدى ملاءمة هيكل المعرفة المطلوب لتأهيل المراجع علمياً فى ضوء المعاملات والصفقات الدولية والمستحدثات من الأدوات والأساليب المالية العالمية.**

٢- الجهات المسؤولة عن ممارسة المهنة (جمعية المحاسبين والمراجعين، شعبة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجارين، والجهاز المركزى للمحاسبات): حيث يوصى الباحث بتقييم مدى ملاءمة متطلبات التأهيل العملى للمراجعين (تدريب / أمتحان / ترخيص / تجديد ترخيص) للتحديات التى تواجه المراجعين فى ظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية.

٣- الجهات المصدرة للمعايير (وزارة الأستثمار، الجهاز المركزى للمحاسبات) حيث يوصى الباحث بأعادة النظر فى الإرشادات الواردة ببعض المعايير المرتبطة بظروف الأضطرابات الأقتصادية والأزمات المالية مثل:

- **التحقق من قدرة الشركة علي الاستمرار.**
- **مراعاة القوانين واللوائح.**
- **دراسة المراجع لمخاطر الغش.**
- **التحقق من معقولية التقديرات المحاسبية.**
- **التحقق من معقولية القياس والافصاح عن القيمة العادلة.**
- **دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة موضع المراجعة.**

Executive Summary

This study has employed two different research methods; analytical method, and field work method. Analytical method was employed in this study as an attempt to answer research questions which are as follows:

- What are the antecedents of the recent financial crisis?
- What are the roles of auditors concerning the financial crisis?
- What are the professional organizations' contributions relating to the role and the performance of auditors with the financial crisis?
- How can auditors face economic turbulent times and financial crisis?

While the field work method aimed to test the following two hypotheses

- There is a need to support both auditing process and auditor's performance in Egypt within economic turbulent times and financial crisis.
- There is insufficient response from the Egyptian auditing professional organizations in comparing with international organizations response regarding the recent financial crisis.

The findings of the analytical study could be summarized as follows

- Auditing conceptual framework must be re-considered.
- Organize and control the practice of the profession on the international level.
- Develop auditing conceptual framework
- Enhance the performance of auditors.

- Expand the scope of disclosure of audit report

Field work study found that there is a need (from both academic and professional perspectives) to support the role of auditing and auditor's performance in Egypt within economic turbulent times and financial crisis. Moreover, there is low and middle responding level from the professional practitioners of auditing in Egypt to contemporary trends of auditors performance with the lessons learned from the financial crisis. Consequently, the study suggests that with economic turbulent times and financial crisis there must be concentration on the audit planning phase in order to assess the company's continuity ability in the future, determining the fair values in a reasonable way and effective evaluation of risk management.

المراجع

المرجع العربية :

١- البـبلاوي حـازم (٢٠٠٩) : الأزمـة الماليـة العالميـة الحاليـة " محاولـة للفهـم "مباشـر، www.iid-alraid.com .

٢- جميلـة الجـوزى (٢٠٠٩) :اسـباب الازمـة الماليـة وجـذورها ، مؤتمرالازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، مارس.

٣- حجازي بسام (٢٠٠٩): نعكاسات الازمـة الماليـة العالميـة الراهنـة علـى المؤسسـات المصرفية فـى العـالم، مؤتمرالازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، مارس .

٤- زيـدان محمـد احمـد (٢٠٠٩): فصـول الازمـة الماليـة العالميـة، اسـبابها وجـذورها واثارهـا الاقتصـادية، مؤتمرالازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان ، لبنان، مارس.

٥- شحاتة عبد الله (٢٠٠٩): الأزمة المالية: المفهوم والاسباب، مباشر www.google.com

٦- الشيخ الداوى (٢٠٠٩) : الازمـة الماليـة العالميـة ، انعكاسـاتها وحلولهـا، مؤتمرالازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، مارس .

٧- فهيد محسن البصيري (٢٠٠٩): مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية ، مؤتمرالازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، مارس .

٨- ملاك حسن (٢٠٠٨) : مدققو حسابات متواطئون.. في إخفاء آثـار الأزمـة وتداعياتها ، جمعيـة الاقتصاديين الكويتية ، نوفمبر ،،مباشرwww.google.com

٩- نـوابى كريسـتيان (٢٠٠٩) : الأزمـة الماليـة العالميـة :الاسـتراتيجيات العامـة والخاصـة للتغلـب علـى الأزمـة ، محاضـرة فـى زيـارة إلـى البحـرين وقطـر وأبـوظبي ودبـي ، ينـاير، مباشـر www.google.com

١٠- وهبه سامي (٢٠٠٨): تواطؤبعض مدققي الحسابات والمراجعين يخدع المساهمين ، جريدة الأبراج الكويتية ،تحقيق بالعدد الصادر يوم ٢٩ /١١ /٢٠٠٩

المراجع الاجنبية :

11- **(IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB, 2009A), "Audit Considerations in Respect of Going Concern in the Current Economic Environment", on line, www.ifac.org .**

12- **(IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB, 2009B), "Challenges in Auditing Fair Value Accounting Estimates in the Current Market Environment ", on-line, www.ifac.org**

13- **(IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB, 2009C), "Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing ", ISA 200, on-line, www.ifac.org .**

14- **(IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB, 2009D)," Auditing Complex Financial Instruments", October.**

15- **----------, (PCAOB, 2008 C), "Report on the PCAOB'S 2004, 2005, 2006, And 2007 Inspections of Domestic Annually Inspected Firms, PCAOB Release No. 2008-008 December 5.**

16- **----------, (PCAOB, 2009 B), Staff Audit Practice Alert No. 4, "Auditor Considerations Regarding Fair Value Measurements, Disclosures, and Other than Temporary Impairments", On-line, www.pcaobus.org.**

17- **ACCA (Association of Chartered Certified Accountants),(2009), "The Future of Audit after the Financial Crisis", on-line, www.accaglobal.com.**

18- **AICPA, Economic Crisis Resource Center (2009A)," Subprime Mortgage Crisis and Current Market Events - Audit and Reporting Considerations for Employee Benefit Plans", on-line, www.aicpa.org .**

19- **AICPA, Economic Crisis Resource Center (2009C), "The Shifting Paradigm in Business Reporting and Assurance", on-line, www.aicpa.org.**

20- **AICPA, Economic Crisis Resource Center (2009A), "Current Economic Crisis: Accounting and Auditing Considerations", on-line, www.aicpa.org .**

21- **Andrew D., (2008),"Perspectives on the Auditing Profession Part I: The Practicing Profession", Current Issues in Auditing, American Accounting Association Volume 2, Issue 2, on-line, www.aaa.org.**

22- **Boynton, W., Johnson, R. & Kell, W., (2006)," Assurance and the integrity of financial reporting ", (8th Ed.). New York: John Wiley & Son, Inc.**

23- **Christopher H., Anne L., Margaret W., (2009)," The Global Audit Profession and the International Financial Architecture: Understanding Regulatory Relationships at a time of Financial Crisis", Accounting, Organizations and Society 34, on-line, www.elsevier.com.**

24- **Committee of Sponsoring Organizations (COSO) 2004), " Enterprise Risk Management — Integrated Framework ", on-line, www. COSO.org .**

25- **Cosserat, G., (2004), "Modern Auditing", (2nd Ed.). John Wiley & Sons.**

26- **Financial Stability Forum (FSF) (2008)," Report of the Financial Stability Forum on Enhancing Market and Institutional Resilience", on-line, www.fsforum.org .**

27- **Flint, D., (1988), "Philosophy and principles of Auditing. Hampshire: Macmillan Education Ltd.**

28- Group of Thirty, (2009), " Financial Reform: A Framework for Financial Stability. Washington, DC: Report of the Working Group on Financial Reform.

29- Insurance Companies, (CNA, 2007)," The Supreme Loan Crisis: Auditors Beware", on-line, www.CNA.org .

30- Jorge A., (2009), " Economic Crisis: A Road Map for Modernizing the Reporting Model ", on-line, www.aicpa.org .

31- LEE T., and Azham M., (2008)," The Evolution of Auditing: An Analysis of the Historical Development ", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol.4, No.12 (Serial No.43), on-line, www.ssrn.org.

32- Leung, P., Coram, P. & Cooper, B., (2007), "Modern Auditing & Assurance Service", (3rd Ed.). John Wiley & Sons. Australia.

33- Margaret W., and Others, (2009)," Crunch Time for Bank Audits? Questions of Practice and the Scope for Dialogue", Managerial Auditing Journal, Vol. 24 No. 2, on-line, www.emeraldinsight.com.

34- Michael, J. and Karen, V.,(1992), " Towards A Conceptual Framework for Auditing", Accounting Education 2(1)

35- Michel, R., (2009), "Risk-Based Audit Best Practices", journal of accountancy, December.

36- Muis, J., (2008), "Written Submission to the Advisory Committee on the Auditing Profession", US Department of Treasury, Washington, DC May.

37- Patricia, J., Arnold, (2009), " Global Financial Crisis: The Challenge to Accounting Research, Accounting, Organizations and Society 34, on-line, www.elsevier.com.

38- Porter, B., Simon, J. & Hatherly, D., (2005), "Principles of External Auditing", John Wiley & Sons, Ltd.

39- **Public Company Accounting Oversight Board, (pcaob, 2008 a), Staff Audit practice Alert No.3, "Audit Considerations in the Current Economic Environment, on-line, www.pcaobus.org.**

40- **Randal E, and others, (2008)," Internal Control Weaknesses and Client Risk Management", on-line, www.elsevier.com.**

41- **René R., (2008)," Report on the Financial Crisis", on-line, www.ue.org.**

42- **Robert, K.,(2007)," The Business Risk Audit: Origins, Obstacles and Opportunities", Accounting, Organizations and Society 32, on-line, www.elsevier.com.**

43- **Ryan, S. G., (2008), "Accounting in and for the Subprime Crisis", The Accounting Review, 83(6).**

44- **Sen, A., (2009), "Capitalism Beyond Crisis", The New York Review of Books 56(5).**

45- **Sikka, P., (2009)," Financial Crisis and the Silence of the Auditors", Accounting, Organizations and Society 32, on-line, www.elsevier.com.**

46- **Sikka, P., (2008), "Globalization and its Discontents: Accounting Firms Buy Limited Liability Protection in Jersey", Accounting Auditing and Accountability Journal, 2(3).**

47- **Steven, M., (2004)," Accountants, Auditors Unveil Risk-Management Framework ", on-line, www. InformationWeek .com.**

48- **Terri, L., and Marc. M.,(2008), "The Value of Faculty Internships in Auditing", Current Issues in Auditing, American Accounting Association Volume 2, Issue 2, on-line, www.aaa.org.**

49- **The Central News Agency (CNA) (2007)," The Subprime Loan Crisis: Auditors Beware", on-line, www.aicpa.org .**

50- **The International Standards of Supreme Audit Institutions, ISSAI 1200, (2009), " Financial Audit Guideline Overall Objectives of the**

Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing".

51- U.S.Chamber of Commerce, (2006),"Auditing: A Profession at Risk, on-line, www.uschamber.com.

52- Vincent, J. Uwe and Celia Lawson., (2009): Auditing in Turbulent Economic Times, The CPA Journal, on-line, www.aicpa.org .

ملاحق البحث ملحق (١)

اولا : المتوسط الرجح لاتجاهات اراء المستصين حول مدى الحاجة الى لدعم دور المراجعة واداء المراجعين فى ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية من وجهة نظر الممارسين والاكاديميين

المقترحات	م مرجح ممارسين	م مرجح أكاديميين
أولاً: تنظيم ورقابة ممارسة المهنة على المستوى العالمى ويتضمن مايلى:		
• هيكل معرفة يتضمن البعد الاقتصادى للمعاملات المالية العالمية وتأثيرها على الشركات والمؤسسات المالية .	٣.٤٤	٣.٨٦
• متطلبات التدريب والترخيص بالممارسة المهنية على المستوى العالمى .	٣.٣٨	٣.٤٣
• منظمة مهنية عالمية ذات سلطات (تنظيمية واشرافية ورقابية) على مكاتب المراجعة المرخص لها بممارسة المهنة عالمياً.	٣.٠٥	٣.١٤
• دستور مهنى يضم مبادئ وقواعد السلوك المهنى على المستوى العالمى	٣.٣٦	٣.٥٠
ثانياً: تطوير الإطار الفكرى للمراجعة ويشمل:		
• مفهوم المراجعة : حيث يجب أن يتسع ليشمل جمع وتقييم الادلة حول مدى تأثير الظروف الاقتصادية الراهنة فى ضوء المعايير الاقتصادية العالمية.	٣.٣١	٣.٤٣
• أهداف المراجعة: حيث يجب أن تتسع فى ظل ظروف الاضطرابات والازمات الاقتصادية لتشمل توفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية:		
- أن القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الغش والخطأ والمخالفات القانونية.	٤.٤١	٤.١٤
- أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة .	٤.١٨	٤.٥٧
- أن القيمة العادلة قد تم تقييمها بشكل معقول فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.	٤.٥٦	٤.٢٩
- أن إدارة الشركة قد تمكنت بشكل معقول من ادارة المخاطر التى واجهتها نتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة.	٣.١٣	٤.٥٧
ثالثاً: تطوير التكوين الذاتى للمراجع بما يتضمن:		
• تأهيل المراجع علمياً: حيث يجب أن يتضمن مايتعلق بمايلى:		
- الادوات والاساليب المالية المستحدثة والمعقدة وطرق التعامل بها وطرق معالجتها.	٣.٣٨	٤.٥٧
- المعاملات والصفقات المالية العالمية وتأثيراتها محلياً وإقليمياً وعالميا .	٢.٦٦	٣.٥٧

• تدريب المراجع: حيث يجب أن يتسع نطاق التدريب فى ظل ظروف الاضطرابات المالية او الاقتصادية ليشمل التدريب المستمر على: - تقييم مدى ونطاق تأثيرات الظروف الاقتصادية الراهنة.	٣.١٨	٤.٤٣
- كيفية مراجعة الادوات المالية المستحدثة والمعقدة.	٣.٨٤	٤.٥٧
• دعم العناية المهنية من جانب المراجعين بما يتضمن ما يلى: - زيادة درجة الشك المهنى فى ظل الاضطرابات المالية والاقتصادية.	٣.٦٧	٣.٧١
- التركيز على نزاهة الادارة فى ظل ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية.	٣.٨٥	٣.٥٧
- التركيز على تقييم مدى سلامة إدارة المخاطر المستحدثة التى تواجه الشركة فى ظل ظرف الاضطرابات والازمات المالية.	٣.٥٩	٤.٤٣
- ترشيد الأحكام المهنية بحيث تعتمد اكثر على المعرفة والمهارة والخبرة.	٣.٣٦	٣.٦٧
رابعا :تفعيل اداء المراجعين فى ظل ظروف الاضطرابات المالية بما يشمل: • توسيع نطاق تخطيط المراجعة : حيث يجب أن يتسع ليشمل تصميم الاجراءات التى تضمن توفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية : - أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتى قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية.	٤.٣٨	٤.٥٧
- أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.	٣.٩٢	٤.٧١
- معقولية تقييم القيمة العادلة فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.	٤.٥٤	٤.٨٠
- الادارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للظروف الاقتصادية الراهنة .	٣.٣٧	٤.٧١
• استحداث إجراءات مراجعة لمجالات مراجعة قائمة وتشمل: - تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.	٤.٣١	٤.٧١
- تقييم مدى معقولية القيمة العادلة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.	٤.٤٦	٤.٧١
- مراجعة الادوات والاساليب المالية المعقدة والمعاملات المالية العالمية .	٤.٦٩	٤.٨٦
• استحداث مجالات واليات جديدة للمراجعة فى ظل ظروف الاضطرات والازمات المالية وتشمل : - مراجعة خطر الأعمال كمجال جديد للمراجعة .	٣.٠٥	٣.٧١
- مراجعة ادارة الخطر كمجال جديد للمراجعة .	٣.٢٦	٤.٤٣
- المراجعة على أساس الخطر كألية جديدة لاداء المراجعة .	٣.٥٦	٤.٢٩
خامساً: تعظيم منفعة تقريرالمراجع من خلال توسيع نطاق الافصاح باستخدام الفقرات التوضيحية خاصة حول الجوانب التالية: - مدى خلو القوائم المالية من التحريف الجوهرى.	٣.٧٣	٤.٥٧

- مدى قدرة الشركة على الاستمرار.	٣.٨٢	٤.٨٦
- مدى معقولية القيمة العادلة .	٣.٧٢	٤.٧١
- مدى سلامة ادارة (التعامل مع) المخاطر التى تواجه الشركة.	٣.٧٧	٥.٠٠
- مدى تاثير الظروف الاقتصادية الراهنة على الشركة.	٣.٧٧	٤.٨٦

ثانيا : المتوسط الرجح لاتجاهات اراء المستصين حول مدى االستجابة الممارسة المهنية فى مصر للتوجهات المعاصرة لاداء المراجعة فى ظروف الاضطرابات الاقتصادية والازمات المالية .

الاجراءات	م مرجح
اولاً: فى مرحلة تخطيط المراجعة يتم تصميم الاجراءات التى تضمن توفير التأكيد المعقول حول الجوانب التالية : • أن القوائم خالية من التحريف الجوهرى نتيجة الأخطاء أو الغش أو المخالفات القانونية والتى قد تنتج عن ضغوط تأثير الظروف الاقتصادية.	٣.٩٥
• أن الشركة قادرة على الاستمرار فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.	٣.٧٩
• معقولية تقييم القيمة العادلة فى ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة.	٢.٧٢
• الادارة السليمة للمخاطر المستحدثة المصاحبة للظروف الاقتصادية الراهنة	٢.٥٨
ثانيا :اجراءات لتقييم مدى تأثير الظروف والاضطرابات المالية على: ١- **مدى قدرة الشركة على الاستمرار وتشمل دراسة وتقييم :** • مدى النقص فى التمويل المتاح امام المشأت.	٢.١٥
١- مدى التغيرفى مؤشرات السلامة المالية.	٢.٤١
• مدى قدرة المنشاة على الالتزام باتفاقيات قروضها.	٣.٠٥
• مدى تحفظ المقرضين فى منح القروض.	١.٩٧
• مدى استعداد المقرضين لتجديد القروض مستقبلاً.	١.٨٥
• مدى قيام الادارة بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار.	٢.٣٨
• مدى كفاية الإفصاح عن المخاطرة وعدم التأكد.	٣.٣٨
• مدى تأثير الانخفاض فى الأصول والخسائر على قدرة المنشأة فى الوفاء بإتفاقيات قروضها.	٣.٠٠
• مدى التغير فى بنود اتفاقيات القروض والالتزامات الاخرى.	٢.٩٠
• مدى الطلب الفورى للقروض من جانب المقرضين.	٢.٢٣
٢- **مدى معقولية تقييم القيمة العادلة وتشمل دراسة وتقييم :** • مدى موضوعية القياس للقيمة العادلة.	٤.٥١
• مدى الحاجة الى توحيد الاحكام المهنية فيما بين الادارة والمراجعين والخبراء فى التقييم.	٢.٥٨

• مدى سلامة العرض على أساس القيمة العادلة.	٤.٦٢
• مدى كفاية الافصاح عن الطرق المتبعة فى التقييم.	٤.٦٧
• مدى معقولية نماذج التسعير المستخدمة لتسعير الاوراق والادوات المالية .	٣.٢١
• مدى تأثير الظروف الاقتصادية على قيم الأصول والالتزامات.	٢.٨٢
• مدى عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية.	٤.٥٩
• مدى ملاءمة نماذج التسعير والتقييم المستخدمة للظروف الاقتصادية.	٣.٠٥
• مدى تحديد المخاطر التى تواجه التقييم فى ظل الازمات الاقتصادية .	٢.٨٢
• مدى تأثير الاضطرابات الاقتصادية على خطط الاستثمار.	١.٨٥
٣- مدى سلامة ادارة مخاطر الادوات المالية المعقدة والمستحدثة وتشمل دراسة وتقييم:	
• مدى تفهم الادارة لأغراض الادوات المالية المعقدة.	٣.٣٢
• مدى قيام الادارة بدراسة وتقييم المخاطر المصاحبة لتلك الادوات .	٣.٢٣
• مدى اكتمال تسجيل الصفقات المتعلقة بها فى الدفاتر.	٤.٥٤
• مدى كفاية الاساليب والاجراءات الرقابية عليها.	٤.٧٧
• مدى معقولية تقييمها فى الدفاتر والقوائم المالية.	٤.٧٤
• مدى كفاءة وخبرة العاملين فى مجال تلك الادوات.	٢.٢٦
• مدى كفاية متابعة الصفقات والمعاملات المتعلقة بها.	٤.٤٤
• مدى كفاية متابعة الرقابة الداخلية المطبقة عليها.	٤.٦٢
• مدى تعاون الادارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بشان الاجراءات المتخذة فيما يتعلق بهذه الادوات.	٢.١١
• مدى وجود نظام معلومات واتصالات خاص بالادوات المالية المعقدة او المستحدثة.	٢.١٠
ثالثا : اجراءات لتقييم مدى معقولية ادارة الخطر و تشمل دراسة وتقييم :	
• المام الادارة بالمخاطر التى تواجه النشاط بصفة خاصة.	٢.٥٢
• التحديد السليم للمخاطر التى تواجه النشاط وتعريفها.	٢.٥٤
• التصنيف الملائم للمخاطر التى تواجة الشركة.	٢.٥٤
• التحليل المناسب للمخاطر التى تواجه الشركة.	٢.٥١
• الترتيب الصحيح من حيث أهمية المواجهه.	٣.٢١
• سلامة أليات الانذار المبكر للمخاطر.	٢.٢٦
• سلامة وسائل وأساليب اكتشاف الخطر عند حدوثة.	٢.١٨
• كفاية أساليب مواجهة الخطر.	٣.٢٦
• العناية بقياس ردود الأفعال والتغذية العكسية حول أساليب مواجهة الخطر.	١.٨٧

رابعا: استحداث مجالات واليات جديدة للمراجعة فى ظل ظروف الاضطرات والازمات المالية وتبعاتها وتشمل : • **مراجعة خطر الأعمال : حيث يركز المراجع على تحديد وتصنيف وترتيب المخاطر التى تواجه الشركة وتقييم مدى تأثيرها ، ودراسة مدى كفاية الرقابة الداخلية فى مواجهتها.**	**٢.١٣**
• **مراجعة ادارة الخطر: كمجال جديد للمراجعة حيث يركز المراجع على كيفية تعامل الادارة مع المخاطر التى تواجهها والتى فرضتها الظروف الاقتصادية الراهنة.**	**٢.٢٨**
• **المراجعة على أساس الخطر كألية جديدة لاداء المراجعة : حيث يتم تحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات المراجعة فى ضوء نوعية وأثر المخاطر التى تواجه الشركة فى ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة.**	**٢.٤٢**